



تجاريست

مجلة متخصصة في التجارة والاستثمارات الدولية والبنية لمنظمة التعاون الإسلامي

تقرير خاص

الصحة: رافعة جديدة للنمو والتكامل الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

الاجتماعات السنوية للبنك
الإسلامي للتنمية ومنتدى
القطاع الخاص في باكو



منتدى كازان 2026



قصص نجاح في مجال ريادة الأعمال النسائية والشبابية:

فاديا دياوارا

«أبحث عن حلفاء استراتيجيين يؤمنون مثلي
بضرورة التحرك العاجل في أفريقيا»



النظام الرقمي الدولي على مفترق طرق خلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية





المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره في الدار البيضاء (المغرب)، هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مكلف بتنمية التجارة والاستثمارات البينية للدول الأعضاء.

من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع الاستثمارات ذات الصلة بتنمية المبادلات التجارية؛
- المساهمة في الترويج لمنتجات الدول الأعضاء وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية؛
- العمل على جمع ونشر المعلومات التجارية؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية الدولية؛
- مساعدة المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية.

محاور أنشطة المركز:

التنشيط التجاري

- تشجيع الاتصالات واللقاءات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء؛
- الترويج لمنتجات الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال إقامة المعرض الإسلامي وتنظيم المعارض القطاعية والمتخصصة بصفة منتظمة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز قدرات وكالات تنمية الصادرات.
- تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري.

الاعلام التجاري

- جمع ونشر البيانات التجارية؛
- تطوير قواعد بيانات تجارية يسهل الوصول إليها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتنظيم مراكز التوثيق وشبكات المعلومات التجارية.

تشجيع الاستثمار

- تشجيع الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء؛
- تقديم الاستشارات والخبرات للدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمارات، ولا سيما الاستثمار الموجه نحو التصدير.

الدراسات والبحوث

- نشر تقرير سنوي حول التجارة البينية الإسلامية؛
- إجراء دراسات قطاعية حول المنتجات والأسواق؛
- دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعرقل التجارة بين الدول الأعضاء.

التدريب

- تنظيم الندوات والدورات التدريبية
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيئة من الخبراء في مختلف مجالات تنمية التجارة.

المفاوضات التجارية الدولية

- مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات التجارية؛
- التحضير وتنظيم المفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

مقالات وأخبار

- 30 النظام الرقمي الدولي على مفترق طرق خلال المؤتمر الوزاري الرابع
عشر لمنظمة التجارة العالمية
34 قصص نجاح في مجال ريادة الأعمال النسائية والشبابية:
فاديا دياوارا- صوت يتجاوز الحدود

أخبار إقليمية ودولية

- 36 قمة مجموعة السبع في إيفيان، فرنسا
37 جيتكس أفريقيا المغرب
38 منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في كينغالي
39 اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الرهانات
المطروحة أمام دول منظمة التعاون الإسلامي

موجز الأخبار الدولية

- 40 باكستان تعزز مكانتها كمصدر عالمي في قطاع الطيران والفضاء من
خلال توسيع شراكاتها جنوب-جنوب
41 الكاميرون يوسع نطاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من
خلال أدوات التمويل المبتكرة والتمويل المختلط
42 نيجيريا تعزز مكانتها كمركز رائد للصناعات الدوائية في غرب إفريقيا
43 أذربيجان والمملكة العربية السعودية تعمقان تعاونهما الاقتصادي
واللوجستي لتعزيز الترابط الإقليمي
44 الأردن يعزز مكانته كمركز ناشئ للاقتصاد الأخضر من خلال استثمار
ضخم في إنتاج الأمونيا

أنشطة

- 45 منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

أخبار منظمة التعاون الإسلامي

- 06 أطلقت منظمة التعاون الإسلامي حزمة من المشاريع الصحية
والإنسانية لصالح الصومال
07 أكدت منظمة التعاون الإسلامي مجددا التزامها بتمكين المرأة في
منتدى المرأة في بخارى
08 منظمة التعاون الإسلامي في منتدى الشباب للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي للأمم المتحدة 2026
09 الاجتماع العاشر للجنة تنسيق السياحة التابعة لمنظمة التعاون
الإسلامي

أخبار المركز الإسلامي لتنمية التجارة

- 10 ورشة عمل افتراضية حول أدوات التجارة والاستثمار التابعة للمركز
الإسلامي لتنمية التجارة لفائدة الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة
ومؤسسات دعم التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي
11 الدورة الثانية والأربعون للجنة متابعة الكومسيك
12 المنتدى الأول لمنصة الاستثمار الإقليمية لتطوير سلسلة قيمة البن في
أفريقيا
13 منتدى كازان 2026
14 منتدى «رود بناء الاقتصاد الأفريقي»
18 الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية ومنتدى القطاع الخاص
في باكو

تقرير خاص

- 20 الصحة: رافعة جديدة للنمو والتكامل الاقتصادي في دول منظمة
التعاون الإسلامي
28 المنتدى الإقليمي للاستثمار في قطاع الصحة في نواكشوط: الاجتماع
الذي يتم فيه رسم ملامح مستقبل صناعة الأدوية الأفريقية



الإفتتاحية

القطاع الصحي في دول منظمة التعاون الإسلامي: بين التحدي الديموغرافي والفرصة الاستراتيجية

تشهد دول منظمة التعاون الإسلامي اليوم ديناميكية ديموغرافية تُعد من بين الأسرع عالمياً. فقد سجلت العديد من الدول الأعضاء نمواً سكانياً متسارعاً يتميز بارتفاع نسبة الشباب، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على البنى التحتية الصحية، بما في ذلك المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والأدوية، والمعدات الطبية، والتأمين الصحي، وخدمات الطب عن بُعد. كما أسهم التوسع الحضري السريع في تغيير أنماط الحياة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل داء السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية.

وفي ضوء هذه المعطيات، والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، أصبح قطاع الصحة يمثل سوقاً استراتيجياً بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي يستدعي تكثيف الاستثمارات فيه لمواجهة الأزمات الصحية المستقبلية، وتلبية حاجيات السكان، والارتقاء بمستوى رفاهيتهم.

يمثل قطاع الصحة اليوم أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين العالمي وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم أكثر من 1.9 مليار نسمة موزعة على عدة قارات. ويشكل هذا القطاع في الوقت ذاته تحدياً كبيراً للدول التي تواجه نمواً ديموغرافياً متسارعاً وأزمات صحية متكررة، كما يمثل رافعة اقتصادية مستدامة للدول التي تتمتع بإمكانات استثمارية واعدة.

وفي حين يمتلك بعض الدول بنى تحتية طبية متطورة وتقنيات صحية متقدمة، لا تزال دول أخرى تواجه تحديات تتمثل في محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، وضعف تمويل القطاع الصحي، ونقص تأهيل الكوادر الطبية. وتوفر هذه التباينات مجالاً واسعاً للتعاون والابتكار، وإذا ما أحسن استثمارها، فإنها يمكن أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز السيادة التكنولوجية والصحية، وخلق فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية للسكان على نحو مستدام.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق المخصص للصحة قد شهد خلال السنوات الأخيرة زيادة تدريجية في عدد من الدول، بهدف تحديث المستشفيات، ورقمنة الخدمات الصحية، وتوسيع التغطية الصحية، وتعزيز البحث الطبي الحيوي، وتطوير القدرات المحلية في الصناعات الدوائية.

وفي الواقع، استثمرت دول مثل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وماليزيا خلال السنوات الأخيرة استثمارات ضخمة في البنى التحتية الطبية الحديثة والتقنيات الصحية الذكية. وقد مهد هذا التوجه الطريق أمام تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفتح آفاق واسعة للاستثمارات الخاصة، لاسيما في مجالات السياحة العلاجية، وصناعة الأدوية الحلال، والتحول الرقمي، والطب عن بُعد.

وقد أسهمت هذه الاستثمارات في زيادة عائدات النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل نوعية، والارتقاء بمعايير الخدمات الاستشفائية. أما في قطاع الحلال، فقد أدت إلى إنشاء مراكز لاعتماد وإصدار شهادات الحلال، ومختبرات دوائية، ومراكز وطنية للبحث العلمي، إضافة إلى سلاسل إنتاج محلية.

وفي مجال الرقمنة والطب عن بُعد، ساهمت هذه الجهود في رقمنة السجلات الطبية، وتطوير التطبيقات الصحية الذكية، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء منصات للاستشارات الطبية عن بُعد.

وقد انعكست هذه الإنجازات إيجاباً على تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز الأمن الصحي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، كما أسهمت في ظهور العديد من الشركات الناشئة المتخصصة في القطاع الصحي في عدد من الدول، من بينها إندونيسيا، ومصر، ونيجيريا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ورغم هذه الجهود المشكورة، لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه العديد من التحديات في سبيل تحسين صحة ورفاه شعوبها. فما تزال بعض المناطق تعاني من نقص في المستشفيات، وقلة في عدد الأطباء، وضعف الإمكانيات المالية للحصول على العلاج، وصعوبة الوصول إلى الأدوية الأساسية. كما تعاني بعض الدول من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة، واستمرار الاعتماد على استيراد الأدوية والمعدات الطبية واللقاحات.

ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على الدول الأعضاء اعتماد سياسات صحية شاملة تضمن الحق في الرعاية الصحية للجميع، وزيادة الاستثمارات في القطاع الصحي لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاستقلالية، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار وتنمية الكفاءات، بما يساهم في رفع مستوى الجاهزية الجماعية لمواجهة الأزمات الصحية المستقبلية.

كما تبرز الحاجة الملحة إلى سد فجوة تمويل القطاع الصحي. وفي هذا الإطار، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، باعتباره مؤسسة متخصصة في تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تنظيم المنتدى الإقليمي للاستثمار في قطاع الصحة يومي 13 و14 يوليو 2026 في نواكشوط، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية، وتحت رعاية وزارة الصحة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وينعقد المنتدى تحت شعار: «تعزيز التجارة والاستثمارات البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الصناعات الدوائية: من الاستراتيجية إلى التنفيذ»، ويهدف إلى تحفيز الاستثمارات والتبادل التجاري في مجالي الصناعات الدوائية والمعدات الطبية بين الدول الأعضاء، كما يسعى إلى توفير منصة رفيعة المستوى لتبادل الخبرات، وإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في هذا القطاع الحيوي، وتعزيز مكانة الدول الإفريقية الأعضاء في مجالات الخدمات الصحية.

ومن خلال هذا الحدث، يطمح المركز إلى تسليط الضوء على المبادرات التي تساهم في إحداث تحول نوعي في قطاع الصحة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، بما يجعل هذا القطاع محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والبشرية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

غير أن تحقيق هذا الطموح يظل رهيناً باعتماد استراتيجية طموحة تقوم على الاستثمار المستدام، وتنمية الموارد البشرية، والابتكار، وتعزيز التعاون الإقليمي، وترسيخ مبادئ الشمول والعدالة الاجتماعية.

وفي عالم أصبحت فيه الصحة إحدى القضايا الجيوسياسية المحورية، تمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي، بفضل نهجها الديموغرافي وإمكاناتها الكبيرة، فرصة حقيقية لبناء منظومة صحية أكثر سيادة، وأكثر تضامناً، وأكثر قدرة على المنافسة، بما يخدم مصالح شعوبها ويعزز أمنها الصحي.

وإنها رسالة نؤمن بها إيماناً راسخاً، ونثق بأن منتدى نواكشوط سيشكل نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من التعاون والعمل المشترك، وسيساهم بصورة ملموسة في تعزيز الازدهار والرفاه والاستقرار في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ■

السيدة لطيفة البوعبدلاوي
المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

الأخبار

أطلقت منظمة التعاون الإسلامي حزمة من المشاريع الصحية والإنسانية لصالح الصومال

كما أطلقت المنظمة حملة جراحية تتضمن إجراء الفحوصات والتشخيص، والعمليات الجراحية، والرعاية اللاحقة للعمليات، إضافة إلى توفير الأدوية والعلاجات اللازمة. ومن المتوقع أن يستفيد من مجمل هذه المبادرات نحو 7000 شخص، مما يجسد التزام الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمساندة الشعب الصومالي ودعم الفئات الأكثر هشاشة في ظل التحديات الاقتصادية والصحية الراهنة.

وعقب إطلاق هذه المشاريع، أعرب المكتب الإقليمي للمنظمة في مقديشو عن بالغ امتنانه للشركاء والجهات المانحة والفرق الطبية وفرق العمل التي أسهمت في إنجاح هذه المبادرات، مؤكداً تطلعه إلى مواصلة تنفيذ البرامج الإنسانية والتنمية الريفية إلى دعم الاستقرار، وتحسين الخدمات الصحية، والارتقاء بالظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً في الصومال. ■

أطلق المكتب الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي في مقديشو، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية، تنفيذ حزمة من المشاريع الصحية والإنسانية الهادفة إلى تقديم الدعم للفئات الأكثر هشاشة في إقليم بنادر، ولاسيما النازحين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والأيتام. ويأتي ذلك في إطار جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز الخدمات الصحية والتخفيف من معاناة السكان في جمهورية الصومال الفيدرالية.

ومن بين هذه المشاريع، يبرز مشروع صحة العيون الموجه إلى دور الأيتام في مقديشو، والذي يشمل توفير فحوصات طبية مجانية، وأدوية، وفيتامينات، ونظارات طبية لفائدة نحو 1200 مستفيد. كما يشمل البرنامج مشروعاً موجهاً إلى مخيمات النازحين في مقديشو، يهدف إلى تقديم مختلف الخدمات الطبية والعلاجية



أكدت منظمة التعاون الإسلامي مجددا التزامها بتمكين المرأة في منتدى المرأة في بخارى

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ممثلة في السيدة أمينة الحاجري، المديرية العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرية، في المنتدى الآسيوي الثاني للمرأة، الذي انعقد يومي 14 و15 مايو 2026 بمدينة بخارى في جمهورية أوزبكستان، تحت شعار: الاستثمار في المرأة أساس للنمو المستدام: توسيع مشاركة المرأة في الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشهد المنتدى مشاركة نحو 250 مشاركاً يمثلون أكثر من 20 دولة.

كما دعا الإعلان إلى تكثيف الجهود في عدد من المجالات ذات الأولوية، تشمل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتمكين الاقتصادي، والتعليم والابتكار، والحماية الاجتماعية، والأمن الرقمي.

وفي ختام أعمال المنتدى، ناشدت المشاركات الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تحويل التزاماتها إلى إجراءات عملية قابلة للقياس، مدعومة بتمويل كافٍ وجهود منسقة، بما يضمن تحقيق أثر ملموس ومستدام في مجال تمكين المرأة. ■

وفي حياتها اليومية. كما أبرزت المناقشات أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لا تزال دون المستوى المنشود، نتيجة ارتفاع نسبة عملها في القطاع غير المنظم، ومحدودية فرص حصولها على الخدمات المالية، والائتمان، والشبكات المهنية.

وفي هذا السياق، دعا إعلان بخارى، الذي اعتمده المنتدى، إلى تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، من خلال توجيهها منذ البداية نحو القطاعات الواعدة، مثل الوظائف الخضراء، والأسواق الرقمية، والصناعات المستدامة.

وفي كلمتها الافتتاحية، نقلت السيدة أمينة الحاجري شكر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى سلطات جمهورية أوزبكستان على تنظيم هذا المنتدى المهم، مؤكدة التزام المنظمة الراسخ بتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها، وتوطيد التعاون بين الدول الأعضاء والشراكات الدولية من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وناقش المشاركون خلال المنتدى أهمية إشراك المرأة في مختلف مستويات صنع القرار السياسي والحكومي، بما يضمن مراعاة حقوقها ورفاهها في الأطر القانونية والمؤسسية



منظمة التعاون الإسلامي في منتدى الشباب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 2026

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في منتدى الشباب لعام 2026 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 14 إلى 16 أبريل 2026، تحت شعار: الابتكار، والاتحاد، والتحول: الشباب يرسمون الطريق نحو عام 2030.

والاجتماعي للأمم المتحدة مجالات تكامل واحدة لتعزيز التعاون المستقبلي بين الجانبين. كما بحث الطرفان سبل مواصلة جهودهما المؤسسية من خلال إطلاق مبادرات مشتركة تربط بين الرياضة والتنمية الاجتماعية، بما يساهم في تسريع تحقيق الأهداف المشتركة، وتمكين شباب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب شباب مختلف مناطق العالم، من اكتساب الأدوات والمهارات اللازمة لإحداث تغيير إيجابي ومستدام بحلول عام 2030. ■

المنظمة في مجال التعاون الدولي، شارك الدكتور بوبكاري ماينغا، رئيس إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة، إلى جانب ممثلين عن الجمعية الإسلامية للتضامن الرياضي، في اجتماع مهم مع السيد إليزيو شافيز جونيور، رئيس ديوان مكتب الأمم المتحدة لشؤون الشباب. وقد أتاح هذا اللقاء تبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال تمكين الشباب وتعزيز التنمية الرياضية في مختلف مناطق العالم. وخلال أشغال المنتدى، حددت منظمة التعاون الإسلامي والمجلس الاقتصادي

وترأس وفد المنظمة سعادة السفير حميد أوبيلويرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، حيث نظم الوفد بهذه المناسبة عدداً من الفعاليات الجانبية رفيعة المستوى، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة، والبعثات الدائمة للدول الأعضاء، وعدد من الشركاء الاستراتيجيين. وقد أبرزت هذه الفعاليات التزام منظمة التعاون الإسلامي بجعل الشباب محوراً أساسياً لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فضاء المنظمة. وفي إطار تأكيد النهج الاستباقي الذي تنتهجه



الاجتماع العاشر للجنة تنسيق السياحة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

عقدت لجنة التنسيق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالسياحة، والمكلفة بمتابعة مختلف أنشطة المنظمة في هذا المجال، اجتماعاً في طشقند يوم 22 يونيو 2026، برئاسة جمهورية أوزبكستان، التي تتولى حالياً رئاسة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا)، نتائج تقييماتها المتعلقة بترشيحات كل من توغو، والأردن، وماليزيا.

وعقب المناقشات التي شهدتها الاجتماع، تم اقتراح المدن التالية لنيل لقب المدينة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات الثلاث المقبلة: مدينة ليكس (Les Lacs) - جمهورية توغو، عن أفريقيا لعام 2028؛ مدينة العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية، عن الدول العربية لعام 2029؛ ومدينة دوشنبه - جمهورية طاجيكستان، عن الجهة الآسيوية لعام 2030.

وفي ختام الاجتماع، اعتمد المشاركون تقرير الاجتماع، إلى جانب مصفوفة الأنشطة الخاصة بتنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، على أن ترفع إلى الأجهزة المختصة بمنظمة التعاون الإسلامي، وإلى الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المقرر عقدها في دولة قطر خلال شهر ديسمبر من العام الجاري. ■

في مجال تعزيز السياحة وتيسيرها في الدول الأعضاء، من خلال تنظيم المنتديات، والمعارض العامة والمتخصصة، وأيام الاستثمار، والبرامج التدريبية.

كما استعرض الإصدارات التي يصدرها المركز في مجال تنمية السياحة، والتي تشمل دراسات وتقارير حول السياحة العائلية، والسياحة المستدامة، والسياحة الغذائية، إلى جانب التقرير نصف السنوي حول التجارة والاستثمار في قطاع الحلال، فضلاً عن الملفات التعريفية الخاصة بالدول الأعضاء، والتي تتضمن معلومات وبيانات عن قطاع السياحة، والمنشورة على الموقع الإلكتروني للمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

اختيار المدن السياحية في منظمة التعاون الإسلامي للأعوام 2028 و2029 و2030:

قدم السيد جباروف، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية، عرضاً قدم فيه الخلفية التاريخية ومعايير اختيار المدينة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك استناداً إلى التوصيات الصادرة عن اجتماعات وزراء السياحة في الدول الأعضاء بالمنظمة.

كما قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وهي مركز الأبحاث الإحصائية

وانقسمت أعمال الاجتماع إلى محورين رئيسيين؛ خُصص الأول لاستعراض مدى تنفيذ برنامج تنمية السياحة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، فيما تناول المحور الثاني منهجية ومعايير اختيار المدينة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي للأعوام 2028 و2029 و2030.

تنفيذ برنامج تنمية السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي:

قدمت السيدة فرحة، من إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، عرضاً موجزاً حول مدى التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة السياحية التي تضطلع بها أجهزة المنظمة.

كما استعرض ممثلو كل من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، أبرز الأنشطة التي نفذتها مؤسساتهم خلال الفترة 2024-2026.

وفي هذا السياق، أبرز ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة الجهود التي يبذلها المركز



ورشة عمل افتراضية حول أدوات التجارة والاستثمار التابعة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لفائدة الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة ومؤسسات دعم التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي

في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتسارع المتزايد في رقمنة المبادلات التجارية وتنامي فرص الأسواق على المستويين الإقليمي والدولي، أصبحت الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى تؤدي دوراً استراتيجياً متزايد الأهمية في تنشيط النسيج الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار.

في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بالأدوات التي يوفرها المركز، بما يتيح إدماجها في استراتيجياتهم الرامية إلى تنمية أعمالهم والولوج إلى الأسواق الخارجية. وأضاف أن تنظيم هذه الورشة يأتي في توقيت بالغ الأهمية، في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولا سيما تسارع التحول الرقمي، وتزايد تجزؤ الأسواق، والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية. كما استعرض مختلف الخدمات التي يقدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والدور الذي اضطلع به على مر السنين في دعم وتنمية التجارة والاستثمار البيئي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وفي ختام كلمته، أكد أن العالم يشهد اليوم

ووكالات تشجيع الاستثمار، وغرف التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وهدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من الاستفادة المثلى من الأدوات والمنصات التي يتيحها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء على الولوج إلى الأسواق الخارجية، بما يساهم في دعم وتنمية التجارة والاستثمار البيئي لدول منظمة التعاون الإسلامي بصورة مستدامة. خلال الجلسة الافتتاحية للورشة، ألقى الدكتور صال مامودو، المدير العام المساعد بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كلمة نيابة عن السيدة المديرية العامة، أكد فيها أن اختيار موضوع الورشة يعكس قناعة المركز بالأهمية البالغة للإمام الفاعلين الاقتصاديين

ورغم هذه الأهمية، لا تزال هذه المؤسسات تواجه عدداً من التحديات، من أبرزها محدودية الوصول إلى المعلومات التجارية، وضعف الظهور في الأسواق، وصعوبة تحديد شركاء موثوقين، فضلاً عن محدودية الإلمام بالأدوات الرقمية المخصصة للتجارة والترويج للمنتجات والخدمات. وفي هذا السياق، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة يوم 22 أبريل 2026 ورشة عمل افتراضية حول أدوات التجارة والاستثمار التي يوفرها المركز لفائدة الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى ومؤسسات دعم التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وجاء تنظيم هذه الورشة في إطار برنامج المركز لبناء القدرات، واستهدفت الفاعلين الاقتصاديين وممثلي هيئات تنمية التجارة،



الدورة الثانية والأربعون للجنة متابعة الكومسيك

عُقد الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في أنقرة بجمهورية تركيا يومي 12 و 13 مايو 2026.

وفي رسالته الموجهة إلى الاجتماع، استعرض معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أبرز التطورات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها الدول الأعضاء بالمنظمة، مشيراً إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه حالة من عدم اليقين نتيجة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية والبيئية، وهو ما يؤثر في آفاق النمو، ولا سيما في الدول الأعضاء منخفضة الدخل. وفي هذا السياق، دعا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، واعتماد سياسات منسقة من شأنها دعم القدرة على الصمود، وتحقيق نمو شامل، وتعزيز التنمية المستدامة.

كما حث الأمين العام الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في عدد من الاجتماعات الوزارية المقبلة، وهي: المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المزمع عقده في جمهورية تشاد؛ الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، التي ستستضيفها دولة قطر؛ المؤتمر الوزاري الثاني حول الطاقة في الدول الأعضاء، الذي سيعقد في المملكة العربية السعودية؛ ومنتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في إفريقيا، المقرر تنظيمه في جمهورية مالي.

وأكد أن هذه الفعاليات تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات

وفي ختام الاجتماع، أوصت اللجنة المؤسسات المعنية بتنمية التجارة بتنظيم ورشات تدريبية تحت شعار: الأمن الغذائي ومرونة سلاسل الإمداد في أوقات الأزمات، كما اعتمدت مشروع جدول أعمال الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك، المقرر عقدها في إسطنبول بجمهورية تركيا خلال الفترة من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2026. ■

منافسة متزايدة، الأمر الذي يجعل من توظيف الأدوات التي يضعها المركز رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين، وحسن استيعابها والاستفادة منها، شرطاً أساسياً لإطلاق الطاقات الريادية، وتعزيز مكانة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في الاقتصاد العالمي.

وخلال هذه المناسبة، قدم خبراء المركز الإسلامي لتنمية التجارة عروضاً لفائدة أكثر من 100 مشارك من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، تناولت المحاور التالية:

• استعراض دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تيسير التجارة وتعزيز الاستثمار بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

• تقديم المنصات والأدوات الرقمية التي يتيحها المركز، مدعومة بتطبيقات وخدمات: Help Desk؛ Trade Map؛ Halal Dashboard؛ منصة المرأة؛ الملفات التعريفية للدول؛ المنشورات الإلكترونية (ePublications)؛ وأيام الاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT In-vest Days).

وقد أتاحت هذه العروض للمشاركين التعرف على آليات استخدام هذه الأدوات والاستفادة منها في تعزيز الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتحسين فرص الدخول إلى الأسواق، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ختام أعمال الورشة، ألقى السيدة كادياتو ديالو، رئيسة قسم بناء القدرات المؤسسية وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كلمة أعربت فيها عن شكرها للمشاركين على ما شهدته الورشة من نقاشات مثمرة وتفاعل بناء، داعية إياهم إلى اقتراح مواضيع ذات أولوية لإدراجها ضمن برامج الدورات التدريبية المقبلة.

من جانبهم، أعرب المشاركون عن ارتياحهم للدعم المتواصل الذي يقدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنمية أنشطتهم ومؤسساتهم، كما دعوا إلى تنظيم المزيد من الورش والدورات التدريبية المماثلة، بما يساهم في تعزيز قدراتهم الإدارية، والارتقاء بتنافسية مؤسساتهم في الأسواق الخارجية.

ويُذكر أن تنظيم هذه الورشة أسهم في تعزيز استفادة المشاركين من الأدوات والمنصات الرقمية التي يتيحها المركز، وتحسين توظيف البيانات التجارية في اتخاذ القرار، وزيادة الحضور الدولي للمؤسسات المشاركة، فضلاً عن توسيع شبكات التواصل والشراكات، وفتح آفاق جديدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية، بما يدعم تنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على نحو مستدام. ■



المنتدى الأول لمنصة الاستثمار الإقليمية

احتضنت مدينة مراكش، يومي 5 و6 مايو، أشغال المنتدى الأول للمنصة الإقليمية للاستثمار من أجل تطوير سلسلة قيمة القهوة في إفريقيا، الذي انعقد تحت شعار: "بناء سلاسل قيمة تنافسية وشاملة للقهوة في إفريقيا: نحو برنامج إقليمي للاستثمار يركز على المركز الإفريقي للقهوة بطنجة المتوسط كرافعة رئيسية."

وبهذه المناسبة، انخرطت الدول المشاركة في نقاشات منظمة تمحورت حول طموح مشترك يتمثل في تحرير الإمكانات الكامنة لقطاع القهوة الإفريقية، وتمكين صغار المنتجين من الولوج إلى الأسواق الدولية من خلال تعزيز التكامل التجاري.

وخلال الجلسة الافتتاحية، التي حضرها المديرية العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومدير مكتب البنك الإسلامي للتنمية بالرباط، والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي، والمديرية العامة للمركز الإفريقي للقهوة، ومدير إدارة المشاريع بالمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ألقى المتحدثون كلمات أكدوا فيها على الأهمية الاستراتيجية لقطاع القهوة بالنسبة للدول

وتُظم هذا المنتدى من قبل البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإفريقي للقهوة، ووزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، بدعم من منظمة التعاون الإسلامي، وشهد مشاركة وزراء وسفراء وفاعلين اقتصاديين من كل من بنين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وغينيا، ومدغشقر، ونيجيريا، وأوغندا، وسيراليون، وتوغو.

وتمحورت أشغال المنتدى حول إطلاق برنامج إقليمي للاستثمار يستند إلى المركز الإفريقي للقهوة بطنجة المتوسط، بهدف تمكين القارة الإفريقية من الانتقال من تصدير حبوب القهوة الخام إلى التحكم في مختلف حلقات سلسلة قيمة القهوة، بدءاً من الزراعة، مروراً بالتصنيع، ووصولاً إلى التسويق.



لتطوير سلسلة قيمة البنّ في أفريقيا

التعاون الإسلامي ومؤسساتها، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، إلى جانب سائر المنظمات الشريكة. كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين المركز الإفريقي للقهوة وكل من غينيا، وسيراليون، ومدغشقر، ونيجيريا، وأوغندا، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات المتعلقة بإنتاج القهوة وتسويقها.

ويُذكر أن وفدًا من المركز الإسلامي لتنمية التجارة برئاسة المديرية العامة، السيدة لطيفة البوعبدلوي، شارك في أشغال هذا المنتدى، حيث حضرت جميع جلساته، وعقدت سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع رؤساء وفود أوغندا، وسيراليون، ومدغشقر، والكاميرون، وكوت ديفوار، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمركز العالمي للحراثة الزراعية (ICRAF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمركز الإفريقي للقهوة، ومجموعة سولينا للاستشارات (Solina Group)، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون في مجال تطوير سلسلة قيمة القهوة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن المقرر أن تُعقد الدورة الثانية من هذا المنتدى بمدينة طنجة خلال سنة 2027. ■

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما الدول الإفريقية، وعلى ضرورة تطوير سلسلة القيمة لهذا القطاع، بدءًا من الإنتاج، مرورًا بالتصنيع، ووصولًا إلى التسويق المحلي والتصدير. كما أبرز المتدخلون أهمية إرساء علامة تجارية مميزة للقهوة الإفريقية، مع إدماج شهادة الحلال ضمن معايير الجودة والاعتماد.

وتلت ذلك عروض قدمتها وفود كل من غينيا، وسيراليون، وأوغندا، ومدغشقر، والكاميرون، وتوغو، وكوت ديفوار، استعرضت خلالها أبرز التحديات والفرص المرتبطة بقطاع القهوة في بلدانها. كما عُقدت جلسات نقاش تناولت برنامج الاستثمار الذي أطلقه المركز الإفريقي للقهوة، قدم خلالها كل من الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي والمديرية العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة عروضًا حول تنمية قطاع القهوة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وإمكانات المزارع الأسرية المنتجة للقهوة في إفريقيا، والحلول الكفيلة بتعزيز سلسلة قيمة القهوة، إضافة إلى آليات تمويل مشاريع التحويل والتصنيع والاستثمار في هذا القطاع بالقارة الإفريقية.

وفي ختام أعمال المنتدى، اعتمدت الدول المشاركة وشركاؤها بيانًا ختاميًا مشتركًا، رسم خارطة طريق لتعزيز التعاون في مجال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية للقهوة في إفريقيا، وذلك بالتعاون مع منظمة



السيدة لطيفة البوعبدلوي تلقي كلمتها في حفل افتتاح سوق كازان للحلال

منتدى كازان 2026

انعقد المنتدى الاقتصادي "روسيا - العالم الإسلامي: كازان 2026" خلال الفترة من 13 إلى 15 مايو 2026 في عاصمة جمهورية تاتارستان، بمشاركة وفد من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلى جانب ممثلين عن 99 دولة و75 إقليمًا من أقاليم الاتحاد الروسي.

• التعاون الطويل الأمد بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والاتحاد الروسي، بما في ذلك الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات التجارية الروسية والجهود المبذولة لتعزيز التجارة وشهادات الاعتماد والخدمات اللوجستية الخاصة بقطاع الحلال؛

• تقديم تقرير التجارة والاستثمار في قطاع الحلال بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025، باعتباره أحد أبرز الإصدارات التحليلية للمركز؛

• تجديد التزام المركز بدعم التكامل الإقليمي،

الإسلامي لتنمية التجارة كلمة تناولت فيها عدداً من المحاور الرئيسية، من أبرزها:

• النمو المتسارع لمنظومة الاقتصاد الحلال العالمية، التي تشمل قطاعات الأغذية والأدوية والسياحة والتمويل والابتكار، والتي تُقدر قيمة إنفاق المستهلكين فيها بحوالي 2.4 تريليون دولار أمريكي؛

• الدور الاستراتيجي لمعرض كازان كمنصة لتعزيز الشراكات والاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وروسيا وجمهورية تاتارستان؛

وشهد المنتدى تنظيم عدد من الفعاليات الرئيسية، من أبرزها معرض كازان للمنتجات الحلال (Kazan Halal Market)، الذي احتضنه المجمع الصناعي الزراعي بمدينة كازان، بحضور فخامة السيد رستم مينيخانوف، رئيس جمهورية تاتارستان، والأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، وعدد من كبار المسؤولين والشخصيات العامة. وقد استقطب المعرض 400 عارض وأكثر من 40 ألف زائر، وأقيم على مساحة تقارب 12 ألف متر مربع، حيث تم عرض أكثر من 4500 منتج حلال من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وبهذه المناسبة، أُلقت المديرية العامة للمركز

وتعزيز ريادة الأعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاقتصاد الحلال.

وخلال المنتدى، شاركت السيدة لطيفة البوعبدلاوي كذلك في عدد من الفعاليات رفيعة المستوى، من بينها جلسة «الرؤى للنساء» (Track Female Perspectives)، المخصصة للقيادة النسائية، والمنظمة بالشراكة مع الجامعة الروسية للتعاون. وقد جمعت هذه الجلسة مسؤولين رفيعي المستوى من منظمة التعاون الإسلامي وروسيا ودول مجموعة بريكس والعالم العربي، بهدف تبادل أفضل الممارسات وتعزيز أطر التعاون في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة.

وخلال هذه الجلسة، تناولت المديرية العامة عدداً من القضايا المهمة، من بينها:

- الأهمية المحورية لريادة الأعمال النسائية في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛
- التحديات المستمرة التي تواجه النساء المقاومات، لا سيما في مجالات الولوج إلى التمويل والأسواق والمهارات والتكنولوجيا؛
- الإمكانيات التحويلية للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛
- الإعلان عن إطلاق برنامج خاص بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مجالي التجارة والاستثمار داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي، مع دعوة مفتوحة للشركاء المؤسستين للانضمام إلى هذه المبادرة.

كما شاركت المديرية العامة في الحوار التجاري بين روسيا والعالم العربي، حيث استعرضت الآليات التجارية التي توفرها منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها أدوات عملية لتيسير وولوج الشركات الروسية إلى الأسواق العربية، ومن أبرز ما جاء في مداخلتها:

- نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتباره آلية فعالة لتسهيل النفاذ إلى الأسواق، وخفض الحواجز التجارية، وتعزيز التعاون التجاري المستدام؛
- القطاعات الواعدة التي تحظى باهتمام



اجتماع ثنائي بين السيدة لطيفة البوعبدلاوي والسيد أرتم زدونوف، رئيس جمهورية مورдовيا



حلقة نقاش خلال الافتتاح الكبير لمسار «وجهات نظر نسائية» - منتدى كازان 2026



صورة جماعية للمتحدثات في ختام جلسة «وجهات نظر نسائية»

• الدعوة إلى تعزيز الربط اللوجستي والتعاون المؤسسي بما يتيح تحويل التكامل الاقتصادي القائم إلى شركات استراتيجية مستدامة.

وعلى هامش المنتدى، عقدت السيدة المديرية العامة عدداً من الاجتماعات الثنائية، كان من أبرزها لقاءها مع فخامة السيد أرتيم زدونوف، رئيس جمهورية مودوفيا، حيث بحث الجانبان فرص الاستثمار، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتطوير الشراكات مع جمهورية مودوفيا.

كما أجرت مباحثات مع سعادة السيد أرتور نيكولايف، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة بجمهورية تارستان، تناولت سبل تعزيز العلاقات التجارية بين أوساط الأعمال الروسية ونظيراتها في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتحسين الربط بين مجتمعات الأعمال، واستكشاف آليات جديدة للتعاون المؤسسي.

وقد أسهمت مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في منتدى قازان 2026 في تعزيز مكانته باعتباره شريكاً استراتيجياً في دعم المبادلات التجارية والحوار المؤسسي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الروسي. ومن خلال مشاركته في الجلسات رفيعة المستوى واجتماعاته الثنائية، أبرز المركز فرصاً وأبعاداً في مجالات الاستثمار، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتنمية التجارة، مما يعزز دوره كمؤسسة رائدة في النهوض بالتجارة والتكامل الاقتصادي داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي. ■



اجتماع ثنائي مع السيد أرتور نيكولايف، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في تارستان

• الدور الذي يضطلع به المركز الإسلامي لتنمية التجارة في دعم المبادلات التجارية من خلال تنظيم منتديات الأعمال، وتوفير المعلومات التجارية، وتعزيز الصادرات، وتيسير التجارة، ودعم التجارة الرقمية؛

متزايد من قبل الشركات الروسية، وتشمل الصناعات الحلال، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، والخدمات اللوجستية، والطاقة، والتكنولوجيات الرقمية، والبنية التحتية؛

منتدى "رواد بناء الاقتصاد الأفريقي"

انعقدت الدورة السادسة عشرة لمنتدى بناء الاقتصاد الإفريقي يوم 18 يونيو 2026 بمدينة أبيدجان، تحت شعار: التميز والقيادة والأثر: إفريقيا تبني مستقبلها.

المناقشات حول المحاور التالية:

- دور الابتكار والتكنولوجيات الحديثة كمحركين أساسيين للنمو وتعزيز القدرة التنافسية؛
- تعزيز القيادة الاقتصادية الإفريقية والحوكمة الرشيدة؛

والغابون، وناميبيا، وكوت ديفوار، وبنين. وتضمن المنتدى ثلاث جلسات رئيسية خُصصت لمناقشة موضوعات التعليم والتشغيل، والابتكار وريادة الأعمال النسائية والذكاء الاصطناعي، والجامعة الدولية لليبرفيل «بيرت وجان». وقد تركزت

وشارك في هذا المنتدى ممثلون عن الوزارات والمؤسسات الحكومية في جمهورية كوت ديفوار، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب السيد إسماعيل التقي، رئيس قسم تيسير التجارة بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة، فضلاً عن عدد من رجال الأعمال القادمين من المغرب،



- **المغرب:** تقديرًا لجهوده في تعميم التغطية الصحية، واستثماراته في الصناعات الدوائية، واستراتيجياته في مجال الانتقال الطاقوي ومشاريع التنمية المستدامة.
- **كينيا:** إشادةً بديناميتها في مجال التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.
- **مصر:** تقديرًا لمشاريعها الكبرى في مجال التحديث الحضري وتطوير البنية التحتية لقطاع النقل.
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تكميلاً لنهجها الاستراتيجي في إدارة مواردها المعدنية وتعزيز ثمنيتها محلياً.
- **الجزائر:** تقديرًا لفعالية سياساتها في مجال تأمين الإمدادات وتطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة.
- **كوت ديفوار:** إشادةً بأدائها المتميز في القطاع الزراعي ومبادراتها الرامية إلى تعزيز التصنيع والتحويل المحلي.
- **سبيل:** تقديرًا لتميز برامجها في مجال الإدماج المهني للشباب.
- **جنوب إفريقيا:** إشادةً بمثانة وتنافسية نسيجها الصناعي.
- **تنزانيا:** تقديرًا لسياساتها في مجال الترويج السياحي وتميزها في خدمات الاستقبال والضيافة.
- **نيجيريا:** تكميلاً للإشعاع القاري والدولي الذي حققته صناعاتها الثقافية.
- وبهذه المناسبة، تم أيضاً منح ثلاث جوائز خاصة رئيسية للدول التالية:
- **المغرب:** الجائزة الخاصة بالذكرى العشرين، بصفته الفائز الأكبر، وذلك تقديرًا لحجم وأثر التحولات الاقتصادية والهيكلية الشاملة التي شهدتها المملكة خلال العقود الماضية.
- **ناميبيا:** الجائزة الخاصة للمساواة بين المرأة والرجل، تقديرًا لمبادراتها الرائدة في مجال المناصفة وتمكين المرأة.
- **غانا:** الجائزة الخاصة للتكامل الإقليمي، تكميلاً لسياساتها النشطة الداعمة لعودة الجاليات الإفريقية، ودورها المحوري في تعزيز التقارب الإقليمي. ■
- **ضرورة زيادة الاستثمارات الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري؛**
- **تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال المبادرات القارية، ولا سيما منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛**
- **تثمين السياسات العمومية التي أسهمت في تحقيق التحول الاقتصادي بالدول الإفريقية.**
- ومن جانبه، شارك السيد إسماعيل التقي في الجلسة الثانية، حيث استعرض رؤية المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن الابتكار، ودور المرأة في تعزيز التجارة البينية الإفريقية والتكامل الإقليمي، كما أبرز أهم البرامج والمبادرات التي ينفذها المركز في هذين المجالين.
- تجدر الإشارة إلى أن حفل توزيع الجوائز أقيم على هامش المنتدى، حيث تم تكريم السيدة لطيفة البوعبدلوي كبطلة للتجارة، تقديرًا لمساهمتها في تنمية التجارة والتكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. كما تم تكريم اثنتي عشرة دولة أفريقية في هذا الحدث، وهي:



الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية ومنتدى القطاع الخاص في باكو

خلال الفترة من 16 إلى 19 يونيو 2026، شارك وفد من المركز الإسلامي للتنمية التجارة برئاسة السيدة لطيفة البوعبدلوي في منتدى القطاع الخاص، الذي نُظم على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة باكو.

وانعقدت دورة هذه السنة تحت شعار «التكامل الإقليمي من أجل ازدهار مستدام»، حيث ركزت على تعزيز التعاون الإقليمي، وتحسين تدفقات التجارة والاستثمار، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وقادر على الصمود ومستدام.

وبهذه المناسبة، شاركت السيدة المديرية العامة للمركز الإسلامي للتنمية التجارة بصفتها متحدثة رئيسية في الجلسة المعنونة: من المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمارات أجود: تعزيز الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وخلال النقاشات، أكد المشاركون على الدور

ويُعد هذا المنتدى إحدى المبادرات الرئيسية الداعمة لتنمية القطاع الخاص في العالم الإسلامي، إذ يشكل منصة لتعزيز التواصل وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح، واستكشاف فرص التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية. كما يسلط الضوء على الخدمات والمبادرات التي يقدمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات الاستثمار والتجارة والتأمين، ويسهم في تعزيز الروابط التجارية العابرة للحدود من خلال تنظيم لقاءات الأعمال الثنائية بين الشركات وبين الشركات والجهات الحكومية.



والتنظيم البعثات التجارية، وإطلاق مبادرات للتشبيك بين الشركات، إلى جانب تشجيع مشاركة المرأة في مجالات التجارة والاستثمار وريادة الأعمال على المستويين الإقليمي والدولي.

كما عقدت المديرية العامة للمركز سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع عدد من المنظمات الدولية ومؤسسات العالم الإسلامي، تم خلالها بحث مجالات التعاون، ومناقشة المبادرات المشتركة في مجالات تمويل التجارة، وتشجيع الاستثمار، وتنمية صناعة الحلال، فضلاً عن تعزيز الشراكات التي يقيمها المركز مع أبرز المؤسسات المالية والإمائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد عززت مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في منتدى القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية مكانته الاستراتيجية في صميم جهود التعاون التجاري والاستثماري داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي. فمن خلال مشاركاته الفاعلة في الجلسات الحوارية، وتوقيع مذكرة تفاهم، وعقد اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى، إلى جانب حضوره في المعرض المصاحب للمنتدى، أكد المركز قدرته على الاضطلاع بدور حلقة وصل بين الشركاء المؤسسيين، وهيئات تشجيع الاستثمار، والقطاع الخاص، بما ينسجم تماماً مع ولايته الرامية إلى تعزيز التجارة المستدامة ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ■

المحوري الذي تضطلع به هيئات تشجيع الاستثمار في بناء منظومات استثمارية أكثر مرونة، وتعزيز القدرة التنافسية، ودعم أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. كما عكست مشاركة المركز في هذه الجلسة مكانته الرائدة في مجال تيسير التجارة وتعزيز الاستثمار داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

كما شاركت المديرية العامة بصفتها متحدثة في الجلسة المخصصة لتجارب الدول، حيث استعرضت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها أولوياتها الاستثمارية، وخططها الوطنية للتنمية، واستراتيجياتها القطاعية، والإصلاحات الرامية إلى استقطاب استثمارات القطاع الخاص. وقد أتاحت هذه الجلسة للحكومات وهيئات تشجيع الاستثمار فرصة عرض مشاريع جاهزة للتمويل، وإبراز السياسات المحفزة للاستثمار، وإجراء حوار مباشر مع المستثمرين والمؤسسات المالية وشركاء التنمية.

وعلى هامش المنتدى، وقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة وجمعية سيدات الأعمال في أذربيجان (AQSI)، ممثلين في السيدة لطيفة البوعبدلاوي والسيدة سكينه باباييفا، مذكرة تفاهم تهدف إلى توفير المزيد من الفرص لرائدات الأعمال في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وجمهورية أذربيجان، وتعزيز التعاون المؤسسي لدعم النمو الاقتصادي المستدام والابتكار، وتطوير برامج مشتركة لبناء القدرات،



الصحة: رافعة جديدة للنمو والتكامل الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

تجاري



لم تعد الرعاية الصحية مجرد بند من بنود الإنفاق العام، بل أضحت اليوم قطاعا اقتصاديا استراتيجيا ومحركا رئيسيا للنمو المستدام. فمن الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية إلى المعدات الطبية، والصحة الرقمية، والبحث العلمي، والاستثمار في البنية التحتية الصحية، تعمل دول منظمة التعاون الإسلامي على تسريع جهودها لبناء منظومات صحية تنافسية تستجيب لاحتياجات شعوبها وتعزز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية. وبذلك، تجاوزت الصحة دورها التقليدي كخدمة اجتماعية لتصبح ركيزة للتنويع الاقتصادي، ومصدرا للابتكار، وأداة لتعميق التكامل بين الدول الأعضاء.

أما تركيا، فتواصل ترسيخ مكانتها كقوة صناعية في مجال إنتاج الأجهزة الطبية والأدوية، بالتوازي مع تطوير منظومة مبتكرة تركز على التقنيات الصحية.

تواصل ماليزيا تعزيز تخصصها في مجال الأدوية الحلال والتكنولوجيا الحيوية، في حين ترسخ بنغلاديش مكانتها تدريجيا كأحد أبرز المنتجين العالميين للأدوية الجينية.

ومن جهته، يعمل المغرب على تعزيز صناعته الدوائية، وتوسيع صادراته نحو الأسواق الإفريقية، مع ترسيخ مكانته تدريجيا كمنصة إقليمية، بفضل تنامي دور القطاع الخاص، وتزايد الاستثمارات الصناعية، وتعزيز شراكات التعاون بين بلدان الجنوب.

وتجسد هذه المبادرات جميعها توجهها مشتركا يتمثل في تحول قطاع الصحة إلى قطاع إنتاجي حقيقي، يساهم في خلق القيمة المضافة، وتوفير فرص الشغل المؤهلة، وفتح آفاق جديدة للتجارة والاستثمار. اقتصاد الصحة: سوق استراتيجية تشهد تحولات متسارعة

يشهد الاقتصاد العالمي للصحة تحولات غير مسبوقة، مدفوعة بتزايد شيخوخة السكان، والتقدم التكنولوجي، والارتفاع المستمر في

المستثمرين، والصناعات الصحية، ومقدمي خدمات الرعاية الصحية، في ظل سوق واعدة تتمتع بإمكانات هائلة.

غير أن أهمية قطاع الصحة لا تقتصر على تلبية الطلب المحلي، بل أصبح أيضا رافعة قوية للتعاون الاقتصادي بين الدول. فالتبادل التجاري للأدوية، والاستثمارات في البنية التحتية الاستشفائية، والشراكات الصناعية، ونقل التكنولوجيا، كلها عوامل تسهم تدريجيا في بناء منظومة إقليمية متكاملة، تعزز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الصحية، وتدفع في الوقت ذاته عجلة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

«لم تعد الصحة مجرد عبء على الميزانية، بل أصبحت صناعة استراتيجية، ومحركا للابتكار، وعاملا رئيسيا لتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.»

اقتصاد جديد قيد التشكل

شرعت عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل في تنفيذ تحولات عميقة في قطاع الصحة.

ففي المملكة العربية السعودية، تُرصد استثمارات ضخمة لتحديث المنظومة الصحية في إطار رؤية 2030، بهدف تطوير صناعة دوائية وطنية وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الدولية في القطاع الصحي.

وقد مثّلت جائحة كوفيد-19- نقطة تحول مفصلية في هذا المسار، إذ كشفت في فترة وجيزة عن هشاشة سلاسل الإمداد العالمية، وأبرزت مدى اعتماد العديد من الدول على استيراد الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية ومستلزمات الوقاية. وقد مثّلت هذه الأزمة نقطة تحول حاسمة، فلم تعد الصحة مجرد خدمة عامة أساسية، بل غدت ركيزة من ركائز السيادة الاقتصادية وأحد مقوماتها الرئيسية.

انعكس هذا الوعي المتزايد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تسريع وتيرة الاستثمار في قطاعات الرعاية الصحية. وقد ظهرت برامج وطنية طموحة لتعزيز القدرة الإنتاجية للأدوية، وتطوير البحوث الطبية الحيوية، وتحديث البنية التحتية للمستشفيات، وتشجيع الابتكار.

وتندرج هذه الديناميكية في سياق مواتٍ للغاية. فدول منظمة التعاون الإسلامي تضم ما يقارب ربع سكان العالم، وهم سكان يتميزون بتركيبة عمرية شابة وهو ديموغرافي متواصل، ويواجهون في الوقت ذاته تحولا في الأنماط الوبائية يزيد من الطلب على خدمات الرعاية الصحية والأدوية والتقنيات الطبية. وتفتح هذه التطورات آفاقا واسعة أمام



إقليمية حقيقية قادرة على تلبية احتياجات أسواق دول المنظمة، مع تحسين قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي.

وإلى جانب الحد من الاعتماد على الخارج، من شأن هذا التكامل أن يتيح فرصا جديدة أمام الشركات، ويحفز الاستثمارات، ويسهم في توفير فرص عمل مؤهلة.

ويمثل تطوير الصناعات الوطنية خطوة أولى في هذا المسار، غير أن التحدي الحقيقي يكمن اليوم في ربط هذه القدرات الإنتاجية بعضها ببعض، بهدف بناء سلاسل قيمة إقليمية تعزز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وترسخ مكانة الدول الأعضاء بوصفها فاعلا رئيسيا في اقتصاد الصحة العالمي.

بناء سلاسل قيمة إقليمية: رافعة لتعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي أعادت الأزمة الصحية العالمية التأكيد على أهمية امتلاك سلاسل إمداد قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات. وبالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، لم يعد التحدي يقتصر على زيادة الإنتاج، بل أصبح يتمثل أيضاً في ربط قدراتها الصناعية لبناء سوق إقليمية متكاملة في قطاع الصحة.

ولسنوات طويلة، ركزت السياسات الصحية في الدول الأعضاء على تنمية القدرات الوطنية في مجال الإنتاج، وهو ما مكّن عدداً منها من تعزيز اكتفائها في تصنيع الأدوية، والأجهزة الطبية، واللقاحات. غير أن التحولات التي شهدتها سلاسل الإمداد العالمية أبرزت أن التحدي لم يعد وطنياً فحسب، بل أصبح يتطلب مقاربة إقليمية أكثر تكاملاً.



إلى قاعدة صناعية متينة وخبرة معترف بها. وتعمل المختبرات الوطنية على توسيع صادراتها تدريجياً نحو عدد من الأسواق الإفريقية، في حين تسهم الاستثمارات في إنتاج الأدوية والأدوية الحيوية المماثلة في تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

سلاسل قيمة وتحديات التكامل
على الرغم من هذه التطورات، لا تزال المبادرات التجارية البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الصحة محدودة نسبياً. كما تظل سلاسل الإمداد معتمدة بدرجة كبيرة على موزعين من خارج المنظمة لتوفير بعض المواد الفعالة، والمعدات الطبية عالية التكنولوجيا، والمنتجات الحيوية.

وتبرز هذه الوضعية ضرورة تعزيز أوجه التكامل بين اقتصادات الدول الأعضاء. فمن شأن تحسين التخصص في الإنتاج، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، والمواءمة التدريجية للمعايير، أن يسهم في إرساء سلاسل قيمة

الإنفاق الصحي. وتمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي مقومات مهمة تؤهلها للاستحواذ على حصة متنامية من هذه القيمة المضافة، شريطة تعزيز قدراتها الصناعية وتكثيف تعاونها الإقليمي.

ويُعد اقتصاد الصحة اليوم من أكثر القطاعات حيوية على المستوى العالمي، إذ يشمل طيفا واسعا من الأنشطة، بدءاً من تصنيع الأدوية واللقاحات، وإنتاج الأجهزة والمعدات الطبية، مروراً بالتكنولوجيا الحيوية والصحة الرقمية، ووصولاً إلى الخدمات الاستشفائية، والبحوث السريرية، والذكاء الاصطناعي المطبق في المجال الطبي.

وتستند هذه التحولات إلى مجموعة من العوامل الهيكلية. فشيخوخة السكان، وتزايد انتشار الأمراض المزمنة، وتسارع وتيرة التحضر، والتقدم العلمي، جميعها عوامل تسهم في تنامي الطلب على خدمات الرعاية الصحية، والعلاجات المبتكرة، والتقنيات الطبية الحديثة. وفي الوقت نفسه، بلغ حجم الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الصحي مستويات غير مسبوقة، مما جعل من هذا القطاع محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، والابتكار، وتوفير فرص العمل المؤهلة.

بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، تمثل هذه الديناميكية فرصة استراتيجية كبرى. فبفضل تعداد سكاني يتجاوز 1.9 مليار نسمة، واحتياجات صحية متزايدة، وطلب متنام على الأدوية والمعدات الطبية، تشكل هذه الدول إحدى أكثر الأسواق الواعدة في الاقتصاد العالمي للصحة.

شرعت عدة دول أعضاء في تنفيذ برامج طموحة لتطوير الإنتاج المحلي للأدوية، بهدف الحد من الاعتماد على الواردات وتعزيز أمنها الصحي.



فرضت بنغلاديش نفسها كأحد أكبر المنتجين العالميين للأدوية الجينية، بفضل صناعة دوائية تنافسية موجهة نحو التصدير. وتواصل تركيا تحديث صناعتها الدوائية، مع تطوير إنتاج الأجهزة الطبية ذات القيمة المضافة العالية. أما المملكة العربية السعودية، فتستثمر، في إطار رؤية 2030، استثمارات كبيرة لاستقطاب الشركات العالمية المصنعة وتعزيز الإنتاج الوطني. ومن جهتها، تواصل ماليزيا تعزيز تخصصها في مجالي التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الدوائية الحاصلة على شهادة الحلال.

وفي المغرب، يستند قطاع الصناعات الدوائية

هل تعلم؟ سوق المنتجات الصحية الحلال يشهد نموا متسارعا

تُقدّر قيمة الإنفاق العالمي على المنتجات الدوائية الحلال بنحو 112 مليار دولار أمريكي سنة 2024، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 146 مليار دولار بحلول 2029، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو 5.4%. وتلبي الأدوية الحلال الطلب المتزايد لما يقارب ملياري مستهلك مسلم حول العالم، كما تستقطب اهتمام المستهلكين من غير المسلمين بفضل ما تتميز به من معايير صارمة في الجودة، وإمكانية التمتع، والسلامة. وتستثمر عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي مقدمتها ماليزيا، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، بشكل مكثف في إنتاج الأدوية، واللقاحات، والمكملات الغذائية، والأجهزة الطبية الحاصلة على شهادة الحلال، بهدف تعزيز أمنها الصحي ورفع قدرتها التنافسية في أسواق التصدير. وفي عام 2024، بلغت واردات اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي من المنتجات المرتبطة باقتصاد الحلال نحو 421.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الإمكانيات الكبيرة لتطوير سلاسل قيمة إقليمية وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.



وتتيح أوجه التكامل بين اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي فرصة حقيقية لبناء سلاسل قيمة إقليمية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، والحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية. فبينما تمتلك بعض الدول صناعات دوائية متطورة، تتميز دول أخرى بخبراتها في مجالات التكنولوجيا الحيوية، أو تصنيع الأجهزة الطبية، أو الخدمات اللوجستية. ومن شأن تنسيق هذه المزايا وتكاملها أن يسهم في إنشاء منظومة إقليمية متكاملة تدعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

وتُعد بنغلاديش من أبرز المنتجين العالميين للأدوية الجينية، فيما رسخت تركيا مكانتها كفاعل رئيسي في تصنيع الأجهزة الطبية والمعدات الاستشفائية. كما تواصل ماليزيا تطوير قدراتها في مجالي التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الدوائية الحلال، بينما يعزز المغرب تدريجياً موقعه كمنصة صناعية ولوجستية نحو أسواق غرب إفريقيا. وفي المقابل، توظف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة استثمارات كبيرة في تمويل البنية التحتية الصحية، والبحث العلمي، والمشاريع الصناعية.

ومن خلال تشجيع الاستثمارات المتبادلة، ونقل التكنولوجيا، والاعتراف المتبادل بالمعايير، يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي بناء سلسلة قيمة إقليمية تغطي مختلف مراحل الإنتاج، من البحث والتطوير، مروراً بالتصنيع والتعبئة، وصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتوزيع. ومن شأن هذا التكامل أن يعزز الأمن الصحي، ويرفع في الوقت نفسه القدرة التنافسية لشركات المنطقة على المستوى الدولي.

بعد أن ظلت السياسات الصحية لسنوات طويلة تركز على توسيع البنية التحتية الاستشفائية وتحسين الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، تتجه اليوم نحو مقاربة أكثر شمولاً، تجعل من الابتكار، والبحث العلمي، والاستثمار، ركائز أساسية لتعزيز القدرة التنافسية. وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، يواكب هذا التحول استراتيجيات التنوع الاقتصادي، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الشركات، والمستثمرين، ومؤسسات البحث العلمي.

الابتكار والاستثمار والقدرة التنافسية: المحركات الجديدة لاقتصاد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي

ويشهد الاقتصاد العالمي للصحة تحولاً عميقاً بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي. فقد أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، والصحة الرقمية، والأجهزة الطبية المتصلة، والطب الشخصي، تعيد رسم نماذج تقديم الرعاية الصحية وتخلق أسواقاً جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة. ولم تعد الاستثمارات تقتصر على بناء المستشفيات أو اقتناء المعدات الطبية، بل امتدت لتشمل البنية التحتية الرقمية،



والتطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، في تحسين كفاءة الأنظمة الصحية وتسهيلولوج إلى خدمات الرعاية، ولا سيما في المناطق النائية. وفي الوقت نفسه، تفتح التكنولوجيا الحيوية آفاقاً جديدة لإنتاج اللقاحات، والأدوية الحيوية المماثلة، والعلاجات المبتكرة، مما يتيح لدول منظمة التعاون الإسلامي تطوير صناعات عالية التكنولوجيا والحد من اعتمادها على الواردات.

ولا تقتصر آثار هذه الاستثمارات على تحسين الخدمات الصحية، بل تمتد لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال تحفيز البحث والتطوير، وإحداث فرص عمل عالية التأهيل، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وزيادة جاذبية الاقتصادات الوطنية أمام المستثمرين الدوليين. ومن خلال بناء منظومات ابتكارية متكاملة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تستطيع دول منظمة التعاون الإسلامي ليس فقط تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات الصحية، بل أيضاً توسيع حضورها في الأسواق الدولية للمنتجات والخدمات الصحية.

ومع تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية وتسارع التطورات التكنولوجية، سيصبح الابتكار عاملاً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية. وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لم يعد التحدي يقتصر على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، بل يتمثل في بناء اقتصاد صحي قائم على المعرفة، والابتكار، والتعاون الإقليمي، مما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويعزز مكانتها في التجارة الدولية.

نحو اقتصاد صحي أكثر تكاملاً في دول

منظمة التعاون الإسلامي

في ظل تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية، والتطور المتسارع للتكنولوجيات الطبية، والدروس المستخلصة من الأزمات الصحية الأخيرة، تمتلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فرصة واحدة لتعزيز تعاونها الاقتصادي في قطاع الصحة. ولا تقتصر أهمية هذا التوجه على تحسين المنظومات الصحية فحسب، بل تمتد آثاره إلى دعم خلق فرص العمل، واستقطاب الاستثمارات، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ويقتضي بناء اقتصاد صحي أكثر تكاملاً، في المقام الأول، تعزيز القدرات الصناعية على المستوى الإقليمي. فقد نجحت عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إرساء



تحديث صناعة الأجهزة الطبية وتعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير.

وتعكس هذه الاستراتيجيات تحولاً جوهرياً في النظرة إلى قطاع الصحة، الذي لم يعد يُنظر إليه باعتباره قطاعاً مستقلاً، بل أصبح منظومة اقتصادية متكاملة تجمع بين الصناعة، والبحث العلمي، والابتكار، والخدمات، والاستثمار. كما تسهم أوجه التعاون بين الجامعات، والمؤسسات الاستشفائية، والشركات التكنولوجية، والمستثمرين، في ظهور قطاعات صناعية جديدة قادرة على تلبية الاحتياجات الصحية للسكان، مع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية.

وتُعد الصحة الرقمية من أكثر المجالات الواعدة في هذا التحول، إذ يسهم انتشار خدمات الطب عن بُعد، والسجلات الطبية الإلكترونية، ومنصات تحليل البيانات،

ومراكز البحث، ومنصات البيانات الصحية، والشركات المبتكرة القادرة على تطوير الحلول الطبية المستقبلية.

وإدراكاً لهذه التحولات، جعلت عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قطاع الصحة محورياً رئيسياً في استراتيجياتها التنموية. ففي المملكة العربية السعودية، تهدف رؤية 2030 إلى تطوير المنظومة الصحية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للأدوية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتسريع التحول الرقمي في الخدمات الصحية. كما تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للابتكار الطبي عبر استقطاب الشركات المتخصصة في تكنولوجيات الصحة والبحوث السريرية. وتواصل ماليزيا تطوير صناعة التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الدوائية الحلال، في حين تستثمر تركيا في



وأخيراً، يجب أن يبقى الابتكار في صميم الاستراتيجيات الوطنية. فالتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية وحلول الصحة المتصلة تتيح لدول منظمة التعاون الإسلامي فرصة تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية مع تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.

الصحة: محرك مستدام للنمو والتكامل الاقتصادي

أصبحت الصحة اليوم أحد أكثر القطاعات استراتيجية في الاقتصادات المعاصرة. فالتزايد المستمر في الاحتياجات الصحية، والتقدم التكنولوجي، وشيخوخة السكان في بعض المناطق، والارتفاع المتواصل في معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، كلها عوامل ستواصل تعزيز الطلب على الأدوية، والأجهزة الطبية، والبنية التحتية الاستشفائية، وخدمات الرعاية الصحية.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل هذا التحول فرصة حقيقية لتحويل التحديات الصحية إلى رافعة للتنمية الاقتصادية. فمن خلال تعزيز قدراتها الصناعية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي والابتكار، تستطيع هذه الدول بناء قطاع صحي أكثر تنافسية، قادر على توفير فرص عمل مؤهلة وتعزيز اندماجه في التجارة الدولية.

غير أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب تعزيز التعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحث العلمي. كما يشكل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحديث البنية التحتية، ومواءمة الأطر التنظيمية، ودعم الابتكار، ركائز أساسية لتسريع هذا التحول. وفي هذا السياق، سيؤدي كل من التجارة والاستثمار دوراً محورياً في دعم هذا المسار، من خلال تسهيل المبادلات في مجال الأدوية، والأجهزة الطبية، والتكنولوجيات الصحية، والخدمات ذات الصلة، مما يعزز الأمن الصحي ويدعم النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة مواكبة هذا التوجه عبر تشجيع المبادلات التجارية، وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز الشراكات بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص. ومن خلال جعل الصحة محوراً للتكامل الاقتصادي، تمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي اليوم فرصة فريدة لبناء قطاع صحي أكثر ابتكاراً، وقدرة على الصمود، وتنافسية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة شعوبها. ■



والخاص دوراً محورياً في دعم هذا التحول. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص، والصناديق السيادية، وبنوك التنمية، إلى جانب المستثمرين المؤسسيين، يمكن أن تساهم في تسريع تحديث البنية التحتية الاستشفائية، ودعم البحث العلمي، وتشجيع بروز شركات مبتكرة.

في الوقت نفسه، سيشكل تطوير الكفاءات البشرية عاملاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية. فمن المتوقع أن يتواصل ارتفاع الطلب خلال العقود المقبلة على الأطباء، والصيادلة، ومهندسي الطب الحيوي، والباحثين، والمتخصصين في التكنولوجيات الطبية. كما سيساهم تعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دعم نقل المعارف والخبرات، وإعداد رأس مال بشري عالي التأهيل، قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في اقتصاد الصحة.

قاعدة صناعية متينة في مجالات الأدوية، والجينسة، والأجهزة الطبية، والتكنولوجيا الحيوية، والمعدات الاستشفائية. ومن شأن تعزيز التكامل بين هذه الصناعات أن يساهم في تطوير سلاسل قيمة إقليمية أكثر مرونة، قادرة على الحد من الاعتماد على الواردات والاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات الصحية للسكان.

كما يتطلب هذا التكامل تعزيز انسيابية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، من خلال مواءمة الأطر التنظيمية، والاعتراف المتبادل بالشهادات والمعايير، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، مما يسهل انسياب المنتجات الصحية داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

ومن جهة أخرى، سيؤدي الاستثمار العام

المغرب: مركز ناشئ لصناعة الرعاية الصحية في أفريقيا

على مدى العقدين الماضيين، رسخ المغرب تدريجياً مكانته كأحد أبرز الأقطاب الدوائية في القارة الإفريقية. واستناداً إلى أكثر من ستين عاماً من الخبرة الصناعية، وإطار تنظيمي يتماشى مع المعايير الدولية، وسياسة طموحة ترمي إلى تعزيز السيادة الصحية، أصبحت الصناعة الدوائية الوطنية اليوم رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية ومحركاً أساسياً لتعزيز تنافسية المملكة.

ويُعدّ المغرب اليوم ثاني أكبر منتج للأدوية في إفريقيا، كما يصنف ضمن أبرز الفاعلين في الصناعة الدوائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويضم القطاع أكثر من 50 مؤسسة صناعية دوائية، بطاقة إنتاجية تناهز 450 مليون علبة دواء سنوياً، بما يغطي نحو 58% من احتياجات السوق الوطنية. وترتكز هذه القاعدة الصناعية على شبكة ديناميكية من المختبرات الوطنية والدولية، من أبرزها سوطيما، وفارما 5، وكوبر فارما، ولابروفان، ومافار، وسانوفي المغرب.



ولا يقتصر نشاط الشركات المغربية على تلبية احتياجات السوق الوطنية، بل تعمل أيضاً على توسيع صادراتها تدريجياً نحو أسواق غرب إفريقيا، وإفريقيا الوسطى، والشرق الأوسط، وبعض الأسواق الأوروبية. ويستند هذا التوجه إلى شبكة اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب، وجودة بنيته التحتية اللوجستية، فضلاً عن موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعله حلقة وصل بين الأسواق الأوروبية والإفريقية.

وشكلت جائحة كوفيد-19 محطة مفصلية في مسار تطور الصناعة الصحية بالمغرب، حيث سرّعت المملكة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز السيادة الصحية، من خلال الاستثمار في التصنيع المحلي للقاحات، والتكنولوجيا الحيوية، وتوسيع القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية. وتهدف المشاريع الصناعية التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة إلى الحد من الاعتماد على الواردات، مع ترسيخ مكانة المغرب كمنصة إقليمية للإنتاج والتصدير في خدمة القارة الإفريقية.

وموازة مع ذلك، من المنتظر أن يساهم تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في تعزيز الطلب الداخلي على الأدوية وخدمات الرعاية الصحية، مما يزيد من جاذبية السوق المغربية أمام المستثمرين. كما تواكب هذه الإصلاحات السياسات الصناعية للمملكة، لتجعل من قطاع الصحة أحد الركائز الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

ثاني	منتج أدوية في أفريقيا
خامس	منتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
54	مرفق لتصنيع الأدوية
450 مليون	علبة دواء يتم انتاجها سنوياً
58%	من الحاجيات الوطنية يتم تلبيتها من خلال الإنتاج المحلي
80,000	وظيفة يوفرها هذا القطاع
2.3 مليار دولار أمريكي	رقم معاملات قطاع الصناعات الدوائية (2024)
+4% سنوياً	متوسط نمو السوق
87%	من الشركات العاملة في هذا القطاع تتواجد في منطقة الدار البيضاء-سطات

المصادر:

- منظمة الصحة العالمية (2024): الإنفاق العالمي على الصحة: التعافي من تداعيات الجائحة، جنيف، 154 صفحة.
- منظمة الصحة العالمية (2025): قاعدة البيانات العالمية للإنفاق الصحي (GHED)، المرصد العالمي للصحة.

المنتدى الإقليمي للاستثمار في قطاع الصحة في نواكشوط: الاجتماع الذي يتم فيه رسم ملامح مستقبل صناعة الأدوية الأفريقية



تشهد صناعة الأدوية في إفريقيا مرحلةً مفصليةً في تاريخها، حيث إن المستثمرين والمصنعين الذين يستثمرون في هذا السوق اليوم سيصبحون رواد الغد. فالقارة، التي يزيد عدد سكانها على 1.4 مليار نسمة، وتشهد نموًا سكانيًا متواصلًا، وتوسعًا حضريًا متسارعًا، وطلبًا متزايدًا على الأدوية والمنتجات الصحية، تمثل أحد أكثر الأسواق الواعدة في العالم. ومع ذلك، لا تزال أكثر من 70% من الأدوية المستهلكة في إفريقيا تُستورد من الخارج. ويُعد هذا الاعتماد تحديًا رئيسيًا لأنظمة الصحة، لكنه يمثل في الوقت ذاته إحدى أكبر فرص الاستثمار الصناعي والدوائي خلال العقد الحالي

الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة للصناعات الدوائية وأنظمة الصحة في إفريقيا. وستناول المناقشات، على وجه الخصوص، المحاور التالية:

• تطوير الإنتاج المحلي للأدوية واللقاحات، بما يعزز السيادة الصحية ويحد من الاعتماد على الواردات؛

• تعزيز تكامل سلاسل القيمة الإقليمية للصناعات الدوائية، بهدف دعم التصنيع، وتنشيط التجارة البينية الإفريقية، والارتقاء بتنافسية القطاع؛

• مواءمة الأطر التنظيمية والتشريعية، لتحسين جودة المنتجات الصحية، وتيسير تداولها، وتعزيز ثقة الأسواق؛

• حشد الاستثمارات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتسريع تطوير البنية التحتية، ودعم الابتكار، وزيادة القدرات الإنتاجية؛

وسيشترك في المنتدى، على وجه الخصوص:

- وزراء الصحة وكبار المسؤولين الحكوميين من 57 دولة؛
- المستثمرون المؤسسيون، وصناديق الاستثمار، وبنوك التنمية؛
- مختبرات وشركات الصناعات الدوائية؛

مجموعات المستشفيات ومشغلو خدمات الرعاية الصحية؛

الشركات المتخصصة في التكنولوجيا الحيوية والصحة الرقمية؛

هيئات تشجيع الاستثمار والجهات التنظيمية المختصة.

برنامج يركز على الأولويات الاستراتيجية للقطاع؛

سيقدم المنتدى برنامجًا رفيع المستوى يركز على التحديات الرئيسية التي تشكل الركائز

وفي هذا السياق، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الجهاز الفرعي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية، المنتدى الإقليمي للاستثمار في قطاع الصحة 2026 (RHIF 2026)، وذلك يومي 13 و14 يوليو 2026 في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

اجتماع استراتيجي لصناع القرار والمستثمرين؛

تم تصميم المنتدى ليكون منصة عملية للتواصل وبناء الشراكات، تهدف إلى تسريع وتيرة الاستثمارات في قطاعي الصحة والصناعة الدوائية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وعلى مدى يومين، سيجتمع صناع القرار في القطاع العام، والمستثمرون، ورجال الصناعة، والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، لاستكشاف فرص ملموسة للشراكة والاستثمار وإقامة تعاون مثمر.



البلاذ كوجهة متنامية الأهمية للمستثمرين الدوليين.

ومن هذا المنطلق، سيشكل المنتدى فرصة متميزة للتعرف على الفرص التي تقدمها موريتانيا، واستكشاف دورها المتنامي بوصفها منصة إقليمية للأعمال والاستثمار.

فرصة واحدة ينبغي اغتنامها من قبل الدول الإفريقية:

يشهد التحول في النظم الصحية الإفريقية زخماً متسارعاً، وستحدد الاستثمارات التي يتم ضخها اليوم مدى قدرة القارة على تلبية احتياجات سكانها وبناء صناعة دوائية تنافسية ومبتكرة وقادرة على الصمود.

ويتيح هذا المنتدى فرصة فريدة للقاء أبرز صناع القرار في القطاع، واستكشاف فرص أعمال جديدة، والإسهام في بناء منظومة الصحة المستقبلية.

وفي يومي 13 و14 يوليو 2026، ستحتضن نواكشوط نخبة من المستثمرين والفاعلين في قطاع الصناعة وصناع القرار الذين يسهمون في رسم مستقبل الصحة في إفريقيا. ■

• المشاركة في اجتماعات ثنائية مستهدفة؛

• عرض مشاريعهم على المستثمرين وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية؛

• إقامة شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة عامة وخاصة؛

• التفاعل مباشرة مع السلطات التنظيمية ووكالات تشجيع الاستثمار وصناع القرار الحكوميين؛

• تحديد فرص التمويل والاستثمار والتعاون لتطوير قطاع الأدوية والصحة في أفريقيا.

لماذا موريتانيا؟

تقع موريتانيا عند ملتقى المغرب العربي وغرب إفريقيا، وتتمتع بموقع جيوسراتيجي متميز يربط بين عدد من الأسواق الواعدة ذات الإمكانيات الكبيرة.

وقد أسهمت الإصلاحات التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة، والتحسين المستمر في مناخ الأعمال، وحرص السلطات على تشجيع الاستثمار الخاص، في تعزيز جاذبية

• تحسين فرص الحصول على منتجات صحية عالية الجودة والابتكارات الطبية، بما يعود بالنفع على شعوب القارة الإفريقية.

فرص ملموسة للشراكة والاستثمار:

إلى جانب المؤتمرات وحلقات النقاش، سيمثل المنتدى منصة رئيسية للتواصل بين صناع القرار في القطاع العام، وممثلي الصناعة، والمستثمرين، والمؤسسات المالية. وسيتيح للمشاركين الفرصة لما يلي:

57 دولة مشاركة

من المتوقع حضور أكثر من 10000 زائر

100 عارض وشريك



النظام الرقمي الدولي على مفترق طرق خلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية

لم تكن حصيلة المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية مفاجئة، بالنظر إلى السياق الجيوسياسي الراهن، الذي تخيم عليه الحرب في مضيق هرمز، والانقسامات التي تشهدها المجموعة الدولية في التعاطي مع هذه الأزمة، والتي كشفت عن نقاط تصدع واضحة بين الجنوب العالمي والغرب من جهة، وعن شبه قطيعة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

البروفسور الحسن احزاين

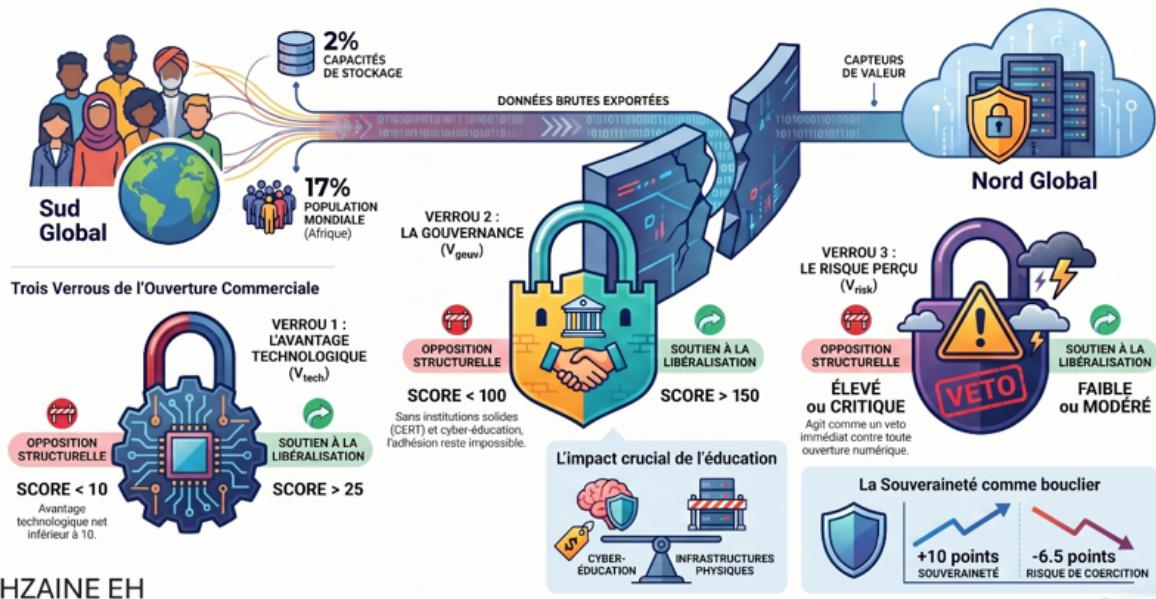
وتكشف الأرقام عن واقع صارخ؛ إذ تستحوذ عمالقة الحوسبة السحابية (أمازون ومايكروسوفت وغوغل) على أكثر من 60% من السوق العالمية، بينما لا تمتلك إفريقيا، التي تضم 17% من سكان العالم، سوى 2% من القدرة العالمية على تخزين البيانات. فالبيانات الإفريقية تتدفق وتُعالج وتُدار خارج القارة، مما يعيد إنتاج التبعية الهيكلية في صورة غير مادية.

وهذا هو الوجه الجديد للتبادل غير المتكافئ والتبعية، وهي نظرية أرسى أسسها في البداية عدد من الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية، ومن أبرز روادها على المستوى المؤسسي راؤول بريبيش، الأمين التنفيذي

ومن بين أبرز القضايا التي طُرحت للنقاش خلال المؤتمر إصلاح المنظمة، إلى جانب القضايا التقليدية المتعلقة بالدعم الزراعي، وتعميد العمل بوقف فرض الرسوم الجمركية على المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، مما يشمل البرمجيات وخدمات البث والكتب الرقمية وغيرها.

وفي الواقع، تقوم بنية النظام الرقمي العالمي بدورها على منطق التبادل غير المتكافئ. ففي الماضي، كان الجنوب العالمي يصدر المواد الأولية ويستورد المنتجات المصنعة؛ أما اليوم، فهو يصدر البيانات الخام، في حين تستحوذ المراكز المهيمنة على القيمة الرقمية.

La Grande Muraille Numérique : Pourquoi le Sud résiste à l'OMC



Cloud Allegiance In-☒

2. CAI - dex): يقيم مدى تنوع مزودي الخدمات؛ إذ يشكل الاعتماد على شركة عملاقة أمريكية أو صينية واحدة فقط نقطة ضعف هيكلية.

3. مؤشر عدم التطابق (Misalignment Index - MI): يقيس الفجوة بين ما تعتقد الدولة أنها تسيطر عليه وما تسيطر عليه فعلياً، أي إنه بمثابة مؤشر لقياس الوهم الذاتي الرقمي.

4. التثقيف السيبراني (Cyber_Edu): يرصد العامل البشري من خلال قياس مستوى تدريب المواطنين والموظفين العموميين وتأهيلهم في مجال الأمن الرقمي.

وتشير النتيجة القريبة من 100 إلى مستوى حرج من الهشاشة، في حين تعكس النتيجة التي تقل عن 30 قدرة فعلية على الصمود. وتقع معظم دول الجنوب العالمي ضمن المنطقة المتوسطة بين هذين المستويين.

وتخلص نتائج التحليل التجريبي إلى جملة من الاستنتاجات الواضحة. فالسيادة الرقمية تمثل أفضل درع للحماية؛ إذ إن كل ارتفاع بمقدار 10 نقاط في مؤشر CSI يؤدي إلى خفض مخاطر الإكراه السحابي بمقدار 6.5 نقاط.

أما عدم التطابق، فيمثل عاملاً مضاعفاً للمخاطر؛ فكل ارتفاع بمقدار 10 نقاط في مؤشر MI يزيد مستوى الهشاشة بمقدار 5.5 نقاط. وعند تجاوز عتبة معينة، يضيف هذا المؤشر تلقائياً ما بين 8 و18 نقطة إلى مستوى الهشاشة.

الأسبق للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيبال)، قبل أن يتبنى هذا الطرح ويطوره عدد من نظرائهم الأفارقة، ومن بينهم الاقتصادي المصري سمير أمين والمغربي عزيز بلال. لقد تغيرت الوسيلة، لكن المنطق ظل قائماً.

وفي هذا السياق، أصبحت السيادة الرقمية أولوية تاريخية ملحة بالنسبة إلى دول الجنوب؛ من أجل كسر حلقة التبادل الرقمي غير المتكافئ، واستعادة السيطرة على البيانات، وبناء منظومات رقمية محلية، وتحويل مواطن الهشاشة إلى قوة جماعية. غير أن مواجهة هذا التحدي الملح تقتضي تشخيصاً دقيقاً، وكل تشخيص يحتاج إلى أداة.

السلال الخفية للتبعية الرقمية:

لفهم أوجه الهشاشة الرقمية، قمنا بإعداد نموذج أولي لمؤشر قياس أطلقنا عليه اسم مؤشر القدرة على الصمود أمام الإكراه السحابي (Cloud Coercion Resilience Index - CCRI)، وقد تمت معايرته على عينة تضم 30 دولة، حيث يفسر 87% من التباين في مخاطر الإكراه المرتبط بالحوسبة السحابية، و74% من أوجه الهشاشة أمام الهجمات السيبرانية.

ويستند مؤشر CCRI إلى أربعة عوامل رئيسية:

1. مؤشر السيادة السحابية (Cloud Sovereignty Index - CSI): يقيس مدى السيطرة الوطنية على البنية التحتية للحوسبة السحابية، بما يشمل ملكية مراكز البيانات، وقوانين توطين البيانات، والرقابة التنظيمية، وخطط استمرارية الأعمال. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، ازدادت صعوبة قيام مزود خارجي بقطع إمكانية الوصول إلى الخدمات.

ولا يشكل التثقيف السيبراني حلاً فعالاً إلا إذا واكبته بنية تحتية ملائمة؛ إذ لا تتحقق فعاليته الكاملة إلا عندما يتجاوز مؤشر CSI مستوى 55 نقطة. كما يؤدي السياق الجيوسياسي إلى تضخيم مختلف عوامل المخاطر؛ ففي مناطق النزاع، تتضاعف فعالية السيادة الرقمية في توفير الحماية.

وتتمثل النتيجة الأكثر لفتاً للانتباه في أن التثقيف السيبراني يتمتع بالوزن الحمايئي نفسه الذي يتمتع به مؤشر السيادة السحابية CSI، والبالغ 0.38 بالقيمة المطلقة. ومن ثم، فإن تحسين التدريب والتأهيل يمكن أن يحدث أثراً مماثلاً لأثر بناء البنى التحتية، ولكن بتكلفة أقل وفي وقت أسرع.

المحددات الثلاثة لمواقف الدول في منظمة التجارة العالمية:

يكشف تحليل شمل 73 دولة تمثل 98% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عن وجود ثلاث محددات حاسمة ترسم موقف الدولة من الوقف الاختياري لفرض الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ITA) في منظمة التجارة العالمية. فإذا لم يتحقق أحد هذه المحددات، يتعذر على الدولة دعم تحرير التجارة. ويبلغ معامل الارتباط بين النموذج الكامل والمواقف الفعلية المرصودة 0.93، فيما تصل دقة النموذج التنبؤية إلى 93.2%.

المحدد الأول: صافي الميزة التكنولوجية ($V_{tech} = CSI - MI$)

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على المنافسة في القطاع الرقمي. وتظهر البيانات وجود عتبات واضحة؛ فإذا تجاوز المؤشر 25 نقطة، تدعم الدولة التحرير؛ وإذا انخفض عن 10 نقاط، تعارضه؛ أما إذا تراوح بين 10 و25 نقطة، فيكون موقفها مشروطاً. فنلندا، التي تسجل قيمة +65 في مؤشر V_{tech} ، تدعم بقوة تحرير التجارة، في حين تعارض أوكرانيا، التي تسجل قيمة -1، هذا التوجه لأسباب هيكلية. ويبلغ معامل الارتباط بين هذا المؤشر والمواقف الفعلية للدول في منظمة التجارة العالمية 0.87، كما يفسر هذا المؤشر وحده 76% من التباين في المواقف الوطنية.

المحدد الثاني: الحوكمة المؤسسية ($V_{gouv} = Cyber_Edu \times CERT$)

لا تكفي التكنولوجيا وحدها، إذ تكتسي المؤسسات المسؤولة عن إدارتها أهمية حاسمة بالقدر نفسه. ويُقيّم فريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب (CERT - Computer Emergency Response Team) على مقياس يتراوح من 1 إلى 3، وفقاً لقدراته التشغيلية.

وتتوازي العتبات المسجلة هنا مع المحدد الأول؛ فإذا تجاوز المؤشر 150 نقطة، تدعم الدولة التحرير، بينما تعارضه إذا انخفض عن 100 نقطة. وتسجل كوريا الجنوبية قيمة 216 في مؤشر V_{gouv} ، بما يعكس امتلاكها مؤسسات ذات مستوى عالمي، في حين تسجل إيران قيمة 25، في ظل عدم توفرها على فريق استجابة لطوارئ الحاسوب يتمتع بقدرات تشغيلية فعالية.

المحدد الثالث: مستوى المخاطر المتصورة (V_{risk})

يتعلق الأمر بمؤشر مركب يتضمن أربعة مستويات للمخاطر: منخفض (LOW)، ومتوسط (MODERATE)، ومرتفع (HIGH)، وحرر (CRITICAL).

للا تدعيم أي دولة مصنفة ضمن مستوى المخاطر الحرج (CRITI-CAL) الوقف الاختياري، بصرف النظر عن النتائج التي تحققها في المحددين الأول والثاني. وتشترك روسيا وإيران وأوكرانيا في تصنيف مخاطر حرج وفي اتخاذ موقف معارض لأسباب هيكلية.

ويعمل هذا المحدد بمثابة حق نقض (فيتو)؛ فإذا كان مستوى المخاطر مرتفعاً أو حرجاً، يفقد المحددان الأول والثاني أثرهما في تحديد موقف الدولة.

المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية: انتهاء الوقف الاختياري وبروز ثلاث تكتلات

اختتم المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في ياوندي خلال الفترة من 26 إلى 30 مارس 2026، دون إحراز تقدم بشأن القضايا الرقمية ICC-2026. وانتهى العمل بالوقف الاختياري في ظل غياب التوافق. وفي هذا السياق، برزت ثلاثة توجهات مؤسسية متباينة تعكس ثلاثة أمشاط مختلفة من المحددات.

- إعلان الدول الـ 23 (2 أبريل 2026): أصدرت ثلاث وعشرون دولة إعلاناً مشتركاً يقضي بالاستمرار طوعاً في عدم فرض رسوم جمركية على عمليات النقل الإلكتروني فيما بينها إلى غاية انعقاد المجلس العام في مايو 2026، UK Parliament، وتشمل الدول الموقعة الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، والولايات المتحدة، واليابان، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وباراغواي، وبيرو، والمملكة المتحدة، وسنغافورة، وسويسرا، وتايوان، وتايلاند، وأوكرانيا، والاتحاد الأوروبي (ممثلاً لدوله الأعضاء السبع والعشرين)، وأوروغواي، وفيتنام.

- اتفاق التجارة الإلكترونية للدول الـ 66 (28 مارس 2026): أعلنت ست وستون دولة، تمثل نحو 70% من التجارة العالمية، عن إبرام اتفاق التجارة الإلكترونية (ECA) خارج إطار منظمة التجارة العالمية Third World Network، ويقود هذا الاتفاق كل من أستراليا واليابان وسنغافورة، ويضع قواعد دائمة بشأن تدفقات البيانات، وعدم اشتراط توطين البيانات، وحماية المستهلكين عبر الإنترنت، والأمن السيبراني، فضلاً عن الحظر الدائم لفرض الرسوم الجمركية على عمليات النقل الإلكتروني بين الدول الموقعة. وتشمل قائمة الموقعين الصين، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، يلاحظ غياب عدد من الدول البارزة، من بينها الولايات المتحدة، والهند، وجنوب إفريقيا، وإندونيسيا، والمغرب، ومصر، وتونس.

- الدول غير المنضمة إلى التكتلين: تضم الفئة الثالثة مجموعة من الدول، من بينها الهند، وجنوب إفريقيا، وإندونيسيا، والمغرب، ومصر،

وغالباً ما تفسح المبادئ الجماعية المجال أمام المصالح الذاتية. ومع ذلك، لا تزال روح باندونغ مصدر إلهام للجنوب العالمي، وتجسد صوت الفئات المهمشة.

النظام الرقمي العالمي يشهد مرحلة جديدة من إعادة تشكيل:
يشهد النظام الرقمي الدولي عملية إعادة تشكيل متسارعة أمام أعيننا. وقد شكل المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية مسرحاً بارزاً لهذه التحولات؛ إذ انتهى العمل بالوقف الاختياري بسبب غياب التوافق، فيما حافظت 23 دولة على حل انتقالي، واعتمدت 66 دولة اتفاقاً دائماً خارج إطار منظمة التجارة العالمية، في حين اختارت مجموعة من الدول الإفريقية البقاء خارج هذه الترتيبات حفاظاً على حيزها الوطني لصنع السياسات.

ويؤكد نموذج المحددات الثلاثة، على نحو تجريبي، هذه المواقف. فالدول المنخرطة في مسار التحرير هي تحديداً تلك التي تجاوزت الحدود الدنيا المطلوبة لاستيفاء المحددات الثلاثة: صافي ميزة تكنولوجية لا يقل عن 10 نقاط، ومستوى من الحوكمة المؤسسية لا يقل عن 100 نقطة، ومستوى من المخاطر المتصورة لا يتجاوز الدرجة المتوسطة.

أما الدول المستبعدة، فهي تلك التي لم تستوفِ أحد هذه المحددات، سواء بسبب انخفاض مؤشر *V_tech*، أو ضعف مؤشر *V_gouv*، أو ارتفاع مستوى *V_risk*.

وختاماً، يمكن القول إن حالة التجزؤ التي أعقبت المؤتمر الوزاري الرابع عشر لا تمثل في حد ذاتها هزيمة، بل هي ترجمة مؤسسية للفتاوت القائم في توزيع القدرات التكنولوجية والمؤسسية والأمنية عبر العالم. ولم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كانت دول الجنوب العالمي ستسلك مسارات بديلة، بل أي نظام ستبنيه هذه الدول معاً؟ وهل سيكون هذا النظام متعدد الأقطاب، ومنصفاً، ومتحرراً من احتكار البيانات؟ ■

وتونس، وإيران، وروسيا، التي لم تنضم لا إلى إعلان الدول الـ 23 ولا إلى اتفاق التجارة الإلكترونية. ويتمثل موقفها في الحفاظ على حيز السياسات الوطنية اللازم لتطوير صناعاتها الرقمية الخاصة.

مسار التعاون جنوب-جنوب وباندونغ الرقمي:
في مواجهة هذا التشرذم، يبرز التعاون جنوب-جنوب بوصفه مساراً بديلاً. وكما أشار مركز الجنوب 2024، *South Centre*، فإن السيادة الرقمية لا تُفرض بقرار، بل تُبنى لبننة لبننة، ومحدداتاً تلو الآخر. كما يشير التقرير المشترك الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) ومركز التمويل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (FCSSC) عام 2021 إلى أن دول الجنوب باتت في طليعة مسيرة التحول الرقمي، غير أن التحديات لا تزال جسيمة، ومن أبرزها: محدودية الشمول الرقمي، وغياب هويات رقمية رسمية، وعدم كفاية الأطر التنظيمية، وضعف الثقافة الرقمية، ومحدودية الموارد المخصصة للأمن السيبراني.

وفي هذا السياق، تكتسب فكرة باندونغ الرقمي زخماً متزايداً، وهي تقوم على إنشاء كتل يضم دولاً من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بهدف مواءمة أطرها التنظيمية، والتفاوض الجماعي مع عمالقة الحوسبة السحابية، وبناء بنى تحتية مشتركة.

وخلال المنتديات الأكاديمية والدبلوماسية الأخيرة في جنوب شرق آسيا، تجددت الدعوات إلى إقامة باندونغ رقمي. وكما صرح إغناسيو أورتيث فيلا خلال المؤتمر السابع للدراسات الإندونيسية في نوفمبر 2025: «إن السيادة الرقمية ليست ترفاً، بل ضرورة. علينا الانتقال من مجرد متلقين سلبيين للمعايير العالمية إلى شركاء فاعلين في صياغة نظام رقمي أكثر عدلاً».

وقد لخص نائب وزير الخارجية الإندونيسي، أرمانا كريسثيوان ناصر، مدى إلحاح هذا التوجه بقوله: «إن التعددية تشهد تراجعاً،

قصص نجاح في مجال ريادة الأعمال النسائية والشبابية

فاديما دياوارا صوت يتجاوز الحدود

«أبحث عن حلفاء استراتيجيين
يؤمنون مثلي بضرورة التحرك العاجل في أفريقيا»



تلقت فاديما دياوارا تكويناً في مجال القانون، وهي حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال في ريادة الأعمال الرقمية (MBA in Digital Entrepreneurship)، وتواصل اليوم تعميق خبرتها القانونية، انطلاقاً من قناعتها بأن بناء أنظمة مستدامة يقتضي فهماً عميقاً للأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها.

2- التعلم — منصة AALI
توفر المبادرة الإفريقية لمحو الأمية في
جبال الذكاء الاصطناعي (Africa AI Li-
AALI - teracy Initiative) مسارات
تعليمية موجهة وبرامج للتعلم المصغر،
صُممت بعناية لتتلاءم مع واقع القارة
الإفريقية وتحدياتها ولغاتها.
وبذلك، يصبح الذكاء الاصطناعي، أخيراً،
في متناول من ظل بالنسبة إليهم، لفترة
طويلة، مفهوماً مجرداً وبعيد المنال.

3- المعلمون — رواد الميدان
لن تحل التكنولوجيا أبداً محل الإنسان.
ومن هذا المنطلق، يشكل تدريب المربين
وتأهيلهم ومنحهم الشهادات محورياً
أساسياً في الأثر الذي تسعى Future
Seeds for Africa إلى تحقيقه.

فهم من يقودون هذا التحول يومياً، في
كل فصل دراسي وفي كل مدرسة.
4- المشاركة — تحدي إفريقيا للذكاء
الاصطناعي
من خلال منهجية STEAM والمشاريع
التطبيقية في مجال الروبوتات، لم يعد
الأطفال الأفارقة مجرد متلقين للمعرفة،
بل أصبحوا مبدعين وباحثين ومبتكرين.
إنهم يشاركون ويبحثون ويبدعون.

5- المواهب — مسارات التميز
من خلال برامج الإرشاد المكثف،
والمعسكرات التدريبية المتخصصة
(Bootcamps)، والمواكبة الاستراتيجية،
تعمل Future Seeds for Africa على
تمكين الجيل القادم من القادة الأفارقة
من الوصول إلى فرص المستقبل.

فالمواهب كانت موجودة دائماً، لكن
ما كان ينقص هو منظومة قادرة على
اكتشافها وإبرازها.

ومن خلال Africa Future Seeds،
تطمح فاديا دياوارا إلى بناء تحالف
استراتيجي يضم وزارات التربية والتعليم،
والمدارس الرائدة في القطاع الخاص، إلى
جانب كبرى المؤسسات الدولية، بما فيها
البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي،
واليونسكو، واليونسيف، والاتحاد الدولي
للاتصالات، وتحالف إفريقيا الذكية،
والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والشراكة
العالمية من أجل التعليم، ووكالة الاتحاد
الإفريقي للتنمية - النيباد، وذلك بهدف
بناء البنى التحتية التعليمية لإفريقيا
الغد. ■



وفي عام 2020، حظيت هذه المبادرة الرائدة
بالتقدير، حيث فازت «كونفابو» بجائزة
الشركة الناشئة الأكثر ابتكاراً وتميزاً خلال
السنة في إسبانيا وفي عام 2025، اختارتها
مجلة فوربس إفريقيا ضمن قائمة أكثر 50
امرأة إلهاماً في القارة وهو تكريم يعكس،
أبلغ من أي خطاب، حجم تأثيرها ومكانتها
المستحقة.

من التكنولوجيا إلى النقل: «Future Seeds for Africa»

انطلاقاً من حرصها على مواصلة إحداث
أثر إيجابي في القارة وتنمية رأس المال
البشري، استندت فاديا دياوارا إلى الخبرة
التي راكمتها من خلال «كونفابو» لإطلاق
Future Seeds for Africa. وهي
مؤسسة تكنولوجية وتعليمية ذات طموح
قاري، تقوم على خمس ركائز مترابطة
تشكل، مجتمعة، محركاً لتحول مستدام:

1- البنية التحتية SeedNode One

في صميم هذا المشروع، يبرز ابتكار فريد
من نوعه على مستوى القارة، يتمثل في
بنية محلية للذكاء الاصطناعي تجمع بين
نماذج محسنة للعمل دون الاعتماد على
الحوسبة السحابية، ومحتويات تعليمية
معتمدة، ومرشحات للسلامة، ومنظومة
لتوليد الإجابات تتلاءم مع السياق
التعليمي.

ويعمل SeedNode One دون الحاجة
إلى اتصال دائم بالإنترنت، كما يمكن
تحديثه بواسطة مفتاح USB أو بطاقة
SD أو من خلال المزامنة الدورية، انطلاقاً
من قناة راسخة مفادها أن التعلم
ينبغي ألا يكون رهيناً بالاتصال بالإنترنت.

وهذا المزيج النادر بين الرؤية الاستراتيجية،
والخبرة الميدانية، والكفاءة القانونية وريادة
الأعمال، هو ما يجعل منها شخصية مرجعية لا
غنى عن خبرتها في القضايا المتعلقة بالسيادة
الرقمية والتعليم والابتكار في إفريقيا.

فاديا دياوارا هي مؤسسة Kunfabo
والمؤسسة المشاركة لمنظمة Future
Seeds for Africa. ولا تقتصر ريادتها على
مشاريعها ومؤسساتها، بل يمتد تأثيرها إلى ما
وراء حدود القارة الإفريقية.

وبصفتها رئيسة مجموعة إفريقيا الناطقة
بالفرنسية ضمن Citiverse Council، تقود
الاستراتيجية الإقليمية في مجالات الذكاء
الاصطناعي والسيادة الرقمية وتمكين المرأة
في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة
والفنون والرياضيات (STEAM). ويتيح
لها هذا الدور العمل بسلاسة بين الأوساط
التكنولوجية والسياسية والأكاديمية، مستندة
في ذلك إلى خبرة ميدانية تمتد على مدى
عشرين عاماً.

كما تسهم، بصفتها عضواً في مجلس إدارة
صندوق التنمية الزراعية (FODA)، في تعزيز
التقارب بين الابتكار التكنولوجي والتنمية
الريفية؛ وهما مجالان يرى فيهما كثيرون
عالمين متباعدين، بينما تعتبرهما فاديا دياوارا
وجهين لتحول واحد.

ملحمة «كونفابو»

في عام 2017، أقدمت فاديا دياوارا على
خطوة لم يكن أحد تقريباً يعتقد بإمكانية
تحقيقها، إذ أسست كونفابو (Kunfabo)
وهي علامة تجارية للهواتف الذكية صُممت
خصيصاً لتلبية احتياجات الأفارقة. وبهذا
الإنجاز، أصبحت رسمياً أول امرأة إفريقية
تؤسس علامة تجارية للهواتف الذكية



قمة مجموعة السبع في إيفيان، فرنسا

استضافت فرنسا، خلال الفترة من 15 إلى 17 يونيو 2026، قمة مجموعة السبع في مدينة إيفيان لي بان، بمشاركة الدول الأعضاء في المجموعة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وإيطاليا واليابان.

وفي ختام الاجتماع، اعتمدت دول مجموعة السبع إعلاناً مشتركاً جددت فيه عزمها على مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز النمو المستدام، وتوطيد الأمن الدولي، والتصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون.

وعلى الرغم من أن عدداً محدوداً من دول منظمة التعاون الإسلامي قد دُعي للمشاركة في هذه القمة بصفة شركاء، فإن المواضيع التي تناولتها القمة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى العالم الإسلامي برمته، ولا سيما الأمن الغذائي العالمي، والمناخ، والطاقة، والذكاء الاصطناعي، والنزاعات الإقليمية. ■

كما احتلت مكافحة تغير المناخ مكانة محورية في المناقشات، حيث شدد المشاركون على ضرورة تسريع وتيرة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز آليات التمويل المناخي الموجهة إلى البلدان النامية، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وعلى الصعيد الأمني، تناول القادة الأزمات الإقليمية، مؤكدين أهمية الحوار الدبلوماسي واحترام القانون الدولي وتعزيز آليات التعاون لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة، أوصى المشاركون بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمات الصحية الأخيرة، وتعزيز قدرات الوقاية والتأهب والاستجابة للأوبئة المحتملة مستقبلاً.

وشكل هذا اللقاء رفيع المستوى مناسبة لقادة الدول لمناقشة أبرز التحديات الدولية، ولا سيما النمو الاقتصادي والأمن العالمي وتغير المناخ والقضايا الصحية. وفي إطار الرئاسة الفرنسية للقمة، تركزت المناقشات على ضرورة تعزيز التعاون متعدد الأطراف في سياق دولي يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، وتسارع تداعيات تغير المناخ.

وبهذه المناسبة، جددت الدول الأعضاء التزامها بالعمل من أجل اقتصاد عالمي أكثر قدرة على الصمود وشمولاً. كما ناقشت عدداً من القضايا المهمة، وفي مقدمتها استقرار سلاسل الإمداد، والتحول في مجال الطاقة، والابتكار التكنولوجي، فضلاً عن تطوير الذكاء الاصطناعي ضمن إطار أخلاقي وآمن.



جيتكس أفريقيا المغرب 2026

استقطبت نسخة 2026 من معرض جيتكس إفريقيا (GITEX Africa)، أكبر معرض إفريقي مخصص للتكنولوجيا والابتكار، آلاف المشاركين من إفريقيا ومختلف أنحاء العالم إلى مدينة مراكش، من بينهم مسؤولون حكوميون، وقادة شركات، ومستثمرون، وشركات ناشئة، وخبراء في المجال الرقمي، فضلاً عن مشاركين من العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي.



وشكل هذا الحدث، الذي نُظم خلال الفترة من 7 إلى 9 أبريل 2026، منصة لتبادل الآراء والخبرات حول أبرز التوجهات التكنولوجية التي ترسم ملامح مستقبل القارة. وتركزت المناقشات، على وجه الخصوص، على الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والصحة الرقمية، والبنى التحتية الرقمية.

وبرز الذكاء الاصطناعي كأحد المحاور الرئيسية لنسخة عام 2026. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون أهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية تعزز اعتماد الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة وشاملة، مع العمل على تطوير المهارات الرقمية ودعم الابتكار المحلي.

توفير حماية أفضل للبنى التحتية الحيوية والتصدي للتهديدات السيبرانية المتطورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم، خلال هذا الحدث، الإعلان عن عدد من الشراكات واتفاقيات التعاون، مما يعكس حرص الفاعلين في القطاعين العام والخاص على جعل التكنولوجيا الرقمية رافعة أساسية للنمو والابتكار والتنمية المستدامة في القارة. ■

وبهذه المناسبة، شددت الحكومات وفعاليات القطاع الخاص على ضرورة تسريع وتيرة التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية، ودعم الشمول المالي، وتحسين الولوج إلى الخدمات العامة.

كما تصدرت قضايا الأمن السيبراني والسيادة الرقمية أولويات المناقشات، حيث دعا الخبراء إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل

كما احتل دعم الشركات الإفريقية الناشئة مكانة محورية في المناقشات، حيث استعرضت العديد من الشركات الناشئة المبتكرة حلولها في مجالات متنوعة، من بينها التمويل والزراعة والصحة والتعليم والخدمات الرقمية. وأبرز المستثمرون المشاركون الإمكانات المتنامية التي تزخر بها منظومة التكنولوجيا الإفريقية، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالتمويل والولوج إلى الأسواق.



منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في كينغالي

انعقد منتدى الرؤساء التنفيذيين في إفريقيا (Africa CEO Forum) في كينغالي يومي 14 و15 مايو 2026، بمشاركة أكثر من 2800 شخص، من بينهم رؤساء دول وقادة شركات ومستثمرون أفارقة، إلى جانب عدد من ممثلي دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

دولار أمريكي من قبل عدد من المؤسسات والمجموعات الكبرى، من بينها مجلس تنمية رواندا (RDB)، وEquity Bank، وVISA، وSpiro، وElsewedy، واليونيسف، ووكالة تشجيع الاستثمارات والصادرات في بنين (APIEX)، والمكتب الوطني للدراسات التقنية والتنمية (BNETD)، وAccess وBank، بنك غرب إفريقيا للتنمية (BOAD)، وبنك التنمية شيلتر إفريقيا، وBaobab، وZaria Group، وNMB Bank. وتشمل هذه الالتزامات مجموعة واسعة من القطاعات، من بينها البنى التحتية والطاقة والتمويل والزراعة والصناعة والقطاع الرقمي، وتهدف إلى تسريع الاستثمار المنتج، وتيسير تنفيذ المشاريع العابرة للحدود، وتعزيز تكامل الأسواق، وتعبئة رؤوس الأموال الإفريقية لدفع عجلة النمو في القارة.

وفي ختام المنتدى، جدد المشاركون عزمهم على تعزيز التعاون بين الحكومات والشركات والمستثمرين، مما يساهم في جعل القطاع الخاص محركاً أساسياً للازدهار والتنمية المستدامة في إفريقيا. ■

الطاقة، والتحول الرقمي. وأكد المتدخلون أهمية تهيئة بيئة مواتية للاستثمار من أجل تحفيز الابتكار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع إحداث فرص العمل، لا سيما لفائدة الشباب.

كما احتلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) مكانة محورية في المناقشات، حيث شدد القادة الأفارقة وفعاليات القطاع الخاص على ضرورة تسريع تنفيذها بهدف تعزيز المبادلات التجارية البينية الإفريقية، وتحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القارة، وترسيخ التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وأكدت هذه الدورة، مرة أخرى، الدور المحوري الذي يضطلع به منتدى الرؤساء التنفيذيين في إفريقيا، التي باتت تشكل منصة رئيسية لتعبئة الاستثمارات وتسريع وتيرة التنمية في القارة.

وخلال المنتدى، تم توقيع اتفاقيات وشركات ومذكرات تفاهم بقيمة تناهز مليارات

وتركزت المناقشات على التصنيع والتكامل الاقتصادي الإفريقي والتحول في مجال الطاقة والشركات بين القطاعين العام والخاص. وقد وضعت هذه الدورة، المنظمة تحت شعار النمو أو الإخفاق، ضرورة توحيد الإمكانيات والقدرات والعمل المشترك في صميم النقاشات، بهدف تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات القارة.

وفي عالم يتسم بتشردم التجارة، وإعادة تشكيل تدفقات رؤوس الأموال، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وتزايد التشكيك في العمل متعدد الأطراف، جدد المشاركون التأكيد على قناعة أساسية مفادها أن إفريقيا مطالبة بتجاوز تشتت أسواقها ورؤوس أموالها وأطرها التنظيمية، من أجل بناء شركات إفريقية رائدة على المستوى القاري قادرة على الاضطلاع بدور مؤثر في سلاسل القيمة العالمية.

وبهذه المناسبة، تناولت المناقشات، على وجه الخصوص، سبل تسريع وتيرة التصنيع، وتعزيز البنى التحتية، والتحول في مجال

اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الرهانات المطروحة أمام دول منظمة التعاون الإسلامي

انعقدت اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن خلال الفترة من 13 إلى 19 أبريل 2026، بمشاركة أبرز الفاعلين في مجال التمويل الدولي، وذلك في سياق يتسم باعتدال وتيرة النمو العالمي، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وتزايد التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة.



التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني آفاقاً جديدة أمام الدول الراغبة في تحديث اقتصاداتها، وتحسين خدماتها العامة، وتعزيز قدرتها التنافسية.

وختاماً، يمكن القول إن اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمثل فرصة لدول منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الدفع بمبادرات التعاون جنوب-جنوب في مجالات من قبيل التمويل الإسلامي، والأمن الغذائي، والطاقة، والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاجتماعات تلتقي جميعها حول هدف مشترك يتمثل في تعزيز الشراكات وضمان تحقيق تنمية مستدامة لفائدة الجميع. ■



التنمية، استراتيجيات لتنويع اقتصاداتها والحد من اعتمادها على المواد الأولية. وفي هذا السياق، يمكن لبرامج البنك الدولي في مجالات البنى التحتية والتحول الرقمي وتنمية القطاع الخاص أن تسهم في تسريع هذا التحول.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات كبيرة ومتعددة، من بينها التصحر والجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر. ومن شأن المناقشات المتعلقة بالتمويل المناخي خلال هذه الاجتماعات أن تمهد الطريق لتعبئة المزيد من الموارد الموجهة إلى التكيف مع تغير المناخ وتعزيز قدرة الدول على الصمود أمام تداعياته.

ومن جانب آخر، تتيح المناقشات بشأن

وعلى مدى أسبوع، ناقش وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ومسؤولو المؤسسات متعددة الأطراف وممثلو القطاع الخاص أبرز القضايا الاقتصادية العالمية، ولاسيما الاستقرار المالي وتداعيات تغير المناخ. واحتلت قضايا الديون وتمويل التنمية صدارة المناقشات خلال هذه الاجتماعات. وفي هذا الصدد، جدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التزامهما بدعم الدول التي تواجه صعوبات في أوضاعها المالية العامة، من خلال آليات التمويل الميسر، وبرامج المساعدة التقنية، ومبادرات إعادة هيكلة الديون.

كما أكدت مؤسسات بريتون وودز ضرورة زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والتعليم والصحة والتحول في مجال الطاقة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، تكتسي نتائج اجتماعات الربيع أهمية خاصة، بالنظر إلى أن عدداً منها يواجه مستويات مرتفعة من المديونية واحتياجات تمويلية كبيرة. ومن شأن التزامات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتعزيز الدعم أن تتيح لهذه الدول إمكانية الوصول إلى موارد إضافية لتمويل أولوياتها التنموية.

ومن جهة أخرى، تنتهج العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، في إطار سياساتها

باكستان تعزز مكانتها كقُصْدَر عالمي في قطاع الطيران والفضاء من خلال توسيع شراكاتها جنوب-جنوب



ومن جهة أخرى، يبرز تموقع باكستان كمصدر للحلول في مجال الصناعات الجوية والفضائية الدور المتنامي الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية. ومع إبرامها اتفاقيات تصدير بأحجام كبيرة، وتزايد اهتمام دول إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بمنتجاتها، تسهم باكستان في بناء سوق دفاعية أكثر تنوعاً وإتاحة.

وتفتح هذه الدينامية آفاقاً جديدة أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يمكن توظيف الأولويات المشتركة في مجالات التصنيع، وتنمية المهارات، وتعزيز السيادة التكنولوجية من خلال إقامة شراكات استراتيجية. ومن خلال الجمع بين القدرة على تحمل التكاليف، والمرونة، وأطر التعاون المؤسسي، تسهم هذه المبادرات في بناء منظومات صناعية أكثر صموداً وقادرة على دعم نمو مستدام.

وفي المحصلة، فإن توسع التعاون في مجال الصناعات الجوية والفضائية بين الاقتصادات الناشئة يعكس تحولا هيكليا متسارعا، تُعيد فيه الابتكار والشراكة والتنمية المتبادلة صياغة سبل الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، وتعزز الروابط الاقتصادية بين بلدان الجنوب العالمي. ■

للدول المنخرطة في برامج تحديث قدراتها الدفاعية، تتيح هذه المنصات الوصول إلى تقنيات متقدمة مع الحفاظ على قدر من المرونة في مجالي الاقتناء والصيانة على المدى الطويل.

ويندرج هذا التطور ضمن تحول أوسع يشهده قطاع الصناعات الجوية والفضائية العالمي. فبعد أن كان الوصول إلى التقنيات الجوية المتقدمة حكرا على عدد محدود من الموردين المرتبطين في الغالب باعتبارات وتحالفات جيوسياسية محددة، بدأت اليوم مراكز صناعية جديدة، من بينها المنتزه الوطني الباكستاني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء والطيران (National Aerospace Science and Technology Park)، في الإسهام في تطوير الخبرات المحلية، وتعزيز الابتكار، ودعم ظهور منظومات دفاعية متكاملة.

وبالنسبة للمغرب، تأتي المناقشات الجارية مع باكستان في إطار استراتيجية أشمل تهدف إلى تنويع الشراكات وتعزيز التعاون الفني في عدد من المجالات، لاسيما التكوين، والأمن السيبراني، والتنمية الصناعية. كما تعكس مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخراً بين البلدين توجهاً شاملاً يتجاوز مجرد اقتناء المعدات، من خلال التركيز على بناء القدرات وإرساء تعاون طويل الأمد.

يعكس الاهتمام المتزايد بالطائرة المقاتلة الباكستانية «JF-17» تحولا أوسع في أسواق الصناعات الدفاعية العالمية، حيث تعمل الاقتصادات الناشئة على تعزيز تعاونها التكنولوجي وتوسيع نطاق وصولها إلى القدرات المتقدمة.

وتبرز المناقشات الأخيرة بين المغرب وباكستان بشأن إمكانية اقتناء طائرات JF-17 المقاتلة اتجاهها متناميا نحو تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في الصناعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية. فبعدا عن كونها مجرد عملية اقتناء لمعدات عسكرية، تجسد هذه المشاورات توجها متزايدا لدى الاقتصادات الناشئة نحو إقامة شراكات تكنولوجية تجمع بين التنمية الصناعية، والتكوين، ونقل الخبرات والمعارف.

وقد تم تطوير طائرة JF-17 في إطار تعاون مشترك بين باكستان والصين، واستقطبت اهتماماً دولياً باعتبارها طائرة متعددة المهام تتميز بالكفاءة التشغيلية والتكلفة الاقتصادية. ويعكس حضورها المتزايد في الأسواق العالمية قدرة الدول الناشئة على تصميم وإنتاج حلول متطورة في مجال الصناعات الجوية والفضائية، تتلاءم مع المتطلبات التشغيلية والإمكانات المالية للدول ذات الاقتصادات المتوسطة. وبالنسبة

الكامبيرون يوسّع نطاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات التمويل المبتكرة والتمويل المختلط



تمويل جديدة. وفي هذا الإطار، تستعد لجنة مراقبة السوق المالية لإفريقيا الوسطى (COSUMAF) لإطلاق إطار تنظيمي للتمويل الجماعي (Crowdfunding) على مستوى منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC). ويقوم هذا النموذج على الاستثمار بدلا من التبرعات، ويهدف إلى توسيع فرص الوصول إلى رأس المال من خلال الاستفادة من المنصات الرقمية، مع ضمان الشفافية، وحماية المستثمرين، والإشراف الرقابي.

وتعكس الأرقام الحديثة حجم التقدم المحرز، إلى جانب الإمكانيات التي لا تزال غير مستغلة بالكامل. وقد بلغت قيمة الإصدارات العمومية في السوق المالية الإقليمية 361.78 مليار فرنك إفريقي خلال سنة 2025، في حين وصلت قيمة الاكتتابات الخاصة إلى 6 مليار فرنك إفريقي، وهو ما يعكس تنامي نشاط أسواق رأس المال، وإن كان لا يزال في مراحل التطور.

وفي المجمل، تشير هذه المبادرات إلى تحول تدريجي نحو بناء منظومة تمويل أكثر تنوعا في الكامبيرون. فمن خلال الجمع بين التمويل العمومي، وآليات الضمان، والأدوات المصرفية، والحلول الرقمية المبتكرة، تضع البلاد الأسس لبيئة تمويل أكثر شمولا وقدرة على الصمود، مما يعزز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ■

المخاطر، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق الإفريقي للضمان لإدراج عنصر الضمان ضمن منظومة التمويل، مما يساهم في الحد من المخاطر المتصورة المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن هذا النموذج، عبر التخفيف من المخاوف المتعلقة بالضمانات والجدارة الائتمانية، أن يشجع المؤسسات المالية على توسيع مشاركتها، وأن يعزز تدفق الائتمان إلى الفئات التي تعاني من ضعف الخدمات التمويلية.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، يجري تعبئة موارد مالية إضافية لدعم هذا التوجه. فقد وافق البنك الإفريقي للتنمية على توفير تسهيل لتمويل التجارة بقيمة 25 مليون يورو لفائدة بنك الائتمان المجتمعي الإفريقي (CCA-Bank)، مما يمكنه من توسيع دعمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم ضمانات للمعاملات التجارية. وييسر هذا التمويل استيراد المعدات في قطاعات استراتيجية مثل الصناعة، والصناعات الزراعية، والاتصالات، مع توفير تغطية للمخاطر قد تصل إلى 100% بالنسبة لأدوات تمويل التجارة. ومن المتوقع أن يساهم هذا الإجراء في تعزيز القدرات التشغيلية للبنوك المحلية، ودعم خلق فرص العمل من خلال تحريك النشاط الاقتصادي.

وبالتوازي مع هذه الجهود، تشهد السوق المالية إصلاحات ترمي إلى استحداث قنوات

تعيد آليات تمويل جديدة تجمع بين التمويل العمومي، والضمانات، وأدوات السوق الناشئة رسم ملامح الوصول إلى رأس المال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكامبيرون، مع التركيز على تعزيز الشمول المالي، والحد من المخاطر، وتنمية القطاع الخاص.

تنفذ الكامبيرون استراتيجية متعددة المستويات تهدف إلى تحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، من خلال الجمع بين المبادرات العمومية الموجهة، والشراكات الدولية، والابتكار المالي. وتعكس هذه الجهود طموحا أوسع لتعزيز القطاع الإنتاجي، مع معالجة التحديات الهيكلية التي طالما أعاقت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الصعيد الوطني، أطلق صندوق الودائع والأمانات الكامبيروني (CDEC) برنامجا تجريبيا بقيمة 5 مليار فرنك إفريقي، مخصصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها الشباب والنساء. ويهدف هذا البرنامج إلى اختبار آلية تمويل جديدة بالاعتماد على مؤسسات مالية مختارة تتولى توزيع التمويلات وفق معايير أداء محددة. ومن خلال إرساء متطلبات للمساءلة وإعداد تقارير مفصلة، يسعى البرنامج إلى سد الفجوة التي كثيرا ما تفصل بين التمويلات المعلن عنها وصرفها الفعلي. ويتعزز هذا التوجه من خلال آليات لتقاسم

المصدر: الأعمال في الكامبيرون، مجموعة بنك التنمية الإفريقي

نيجيريا تعزز مكانتها كمركز رائد للصناعات الدوائية في غرب إفريقيا



رقمية تعزز كفاءة المشتريات، وتحسن إدارة المخزون، وتيسر الوصول إلى الموردين الموثوقين. وتكتسب هذه الابتكارات أهمية متزايدة في ظل سعي الأنظمة الصحية إلى تعزيز قدرتها على الصمود وتحسين كفاءتها التشغيلية.

كما تتجسد الطموحات الإقليمية لنيجيريا في تنظيم معرض نيجيريا للصناعات الدوائية والصحة 2026 (Nigeria Pharma and Health Expo 2026)، الذي يُتوقع أن يستقطب أكثر من 100 عارض وما يزيد على 2500 زائر من 10 دول على الأقل. ويهدف هذا الحدث إلى توفير منصة لتعزيز الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والحوار التنظيمي، بما يعزز مكانة نيجيريا كمركز إقليمي يجمع مختلف الفاعلين في قطاع الصحة بغرب إفريقيا ووسطها.

وبالاقتران مع الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf)، والتي توفر إمكانية النفاذ إلى سوق تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة، تعزز هذه التطورات المقومات التي تؤهل نيجيريا لتصبح مركزا إقليميا رائدا للصناعات الدوائية والطبية، قادرا على خدمة سوق صحية إفريقية تتجه نحو مزيد من التكامل. ■

والطلب المتزايد على الخدمات الصحية، وبيئة الأعمال التي تشهد تطورا متسارعا. وقد أكدت الشركات الدولية المشاركة في المعرض أن السوق النيجيرية لا تتميز فقط بحجمها الكبير، بل تمتلك أيضا القدرة على تلبية الطلب المحلي وخدمة الأسواق المجاورة في غرب إفريقيا. وبالنسبة للعديد من المستثمرين، تمثل نيجيريا نقطة الدخول الأكثر فاعلية إلى سوق إقليمية تتسم بارتفاع الحاجيات الصحية وعدم كفاية الخدمات المتاحة.

كما عكست المناقشات التي شهدتها معرض «فارما ويست إفريقيا» توجهها استراتيجيا أوسع يتمثل في تعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات الدوائية. وأكد المشاركون أهمية الحد من الاعتماد على الأدوية المستوردة، وتعزيز قدرات التصنيع المحلي. ولا يزال هذا التحدي قائما، إذ تستورد إفريقيا حاليا ما بين 70% و95% من احتياجاتها من الأدوية، في حين لا يُستغل سوى جزء محدود من الطاقة الإنتاجية الدوائية في القارة، حيث تتراوح نسبة استغلالها بين 30% و60%.

ومن المتوقع أن تؤدي التكنولوجيا والابتكار في سلاسل الإمداد دورا محوريا في معالجة هذه الفجوات. ففي هذا السياق، تسهم شركات نيجيرية، مثل DrugStoc، في تحديث منظومة توزيع الأدوية من خلال منصات

يعكس النجاح المتزايد لمعرض «فارما ويست إفريقيا 2026» (Pharma West Africa 2026)، إلى جانب سلسلة من المبادرات القطاعية الجديدة، طموح نيجيريا إلى أن تصبح مركزا رائدا للصناعات الدوائية والرعاية الصحية في غرب إفريقيا ووسطها.

تواصل نيجيريا ترسيخ مكانتها كمركز استراتيجي لإنتاج الأدوية، وجذب الاستثمارات في قطاع الصحة، وتعزيز الابتكار الطبي في غرب إفريقيا. وتعكس الدينامية التي أوجدها معرض «فارما ويست إفريقيا 2026»، الذي احتضنته مدينة لاغوس خلال الفترة من 14 إلى 16 أبريل، حجم الفرص المتاحة في السوق، فضلا عن تزايد جاذبية البلاد لدى المستثمرين الدوليين الباحثين عن بوابة للنفاذ إلى أسواق المنطقة.

وشهد المعرض مشاركة أكثر من 250 عارضا ومشاركا من أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما جعله أحد أسرع المعارض المتخصصة في الصناعات الدوائية نموا في المنطقة. كما أبرزت الأجنحة الوطنية لكل من تركيا، والصين، ومصر، وبنغلاديش، وروسيا الاهتمام الدولي المتزايد بقطاع الصحة في نيجيريا، وبالدور الذي تضطلع به كمنصة للتوسع الإقليمي.

ويعود هذا الاهتمام المتنامي إلى عدة عوامل، أبرزها الجمع بين الكثافة السكانية الكبيرة،

أذربيجان والمملكة العربية السعودية تعمقان تعاونهما الاقتصادي واللوجستي لتعزيز الترابط الإقليمي



شركة أكوا باور (ACWA Power)، من أبرز المستثمرين في مسار التحول الطاقى في أذربيجان. ويُعد مشروع مزرعة الرياح خيزي-أبشرون، الذي تبلغ قيمته 300 مليون دولار أمريكي وتصل قدرته الإنتاجية إلى 240 ميغاواط، أكبر مشروع للطاقة المتجددة ممول بالكامل برؤوس أموال أجنبية في أذربيجان. وبالتوازي مع ذلك، تواصل مؤسسات مرتبطة بالمملكة العربية السعودية المشاركة في مشاريع استراتيجية بقطاعي النفط والغاز، بما يعزز التعاون في مجالي الطاقة التقليدية والمتجددة على حد سواء.

وعلى مستوى منطقتي الخليج وآسيا الوسطى، تسهم هذه الشراكة في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين الربط الإقليمي. فمن شأن تطوير ممرات النقل، وتنسيق استراتيجيات الاستثمار، وتوسيع العلاقات التجارية أن ييسر تدفقات التجارة بين أسواق متعددة، ويدعم سلاسل القيمة الإقليمية.

وفي إطار منظمة التعاون الإسلامي، تقدم الشراكة المتنامية بين أذربيجان والمملكة العربية السعودية نموذجاً عملياً لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. فمن خلال الجمع بين تطوير البنية التحتية، وتعبئة الاستثمارات، وتعزيز الربط بين الأقاليم، يسهم البلدان في فتح آفاق جديدة للتجارة، والنمو المستدام، والتكامل الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ■

وقد برزت الخدمات اللوجستية وتعزيز الربط كركيزتين أساسيتين لهذا التعاون. إذ تعمل أذربيجان بنشاط على الترويج لمبادرات نقل كبرى، من بينها الممر الأوسط وممر زانغزور المزمع إنجازه. وتهدف هذه المشاريع إلى ربط آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وتركيا والأسواق الأوروبية من خلال شبكات نقل أسرع وأكثر كفاءة. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي تسعى استراتيجيتها اللوجستية إلى توسيع بواباتها نحو التجارة الدولية، يمكن أن تسهم المشاركة في هذه الممرات الناشئة في تعزيز الوصول إلى أسواق آسيا الوسطى وتنويع سلاسل الإمداد الإقليمية.

وإلى جانب الخدمات اللوجستية، يشهد التعاون الاستثماري زخماً متزايداً. فقد أبرم البلدان بالفعل نحو ثلاثين اتفاقية وعقداً تشمل مجالات التجارة والزراعة والاستثمار والتنمية الاقتصادية. كما تتقدم المناقشات بشأن إنشاء صندوق استثماري مشترك يهدف إلى توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات ذات أولوية، مثل البنية التحتية، والأمن الغذائي، والسياحة، والتكنولوجيات المتقدمة، والخدمات اللوجستية. ومن شأن هذا الصندوق أن يسهم في تيسير تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، مع تعزيز التعاون بين القطاعين الخاصين في البلدين.

وتظل الطاقة بُعداً مهماً آخر في هذه الشراكة. فقد أصبحت الشركات السعودية، ولاسيما

يتيح تعزيز العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان والمملكة العربية السعودية فرصاً جديدة في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية والطاقة والاستثمار، ويسهم في توطيد الترابط بين منطقة الخليج وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى

تدخل العلاقات بين أذربيجان والمملكة العربية السعودية مرحلة جديدة تتسم بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي، وتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية، وتنامي التكامل في مجال الخدمات اللوجستية. وتعكس المناقشات الأخيرة بين كبار المسؤولين في البلدين، إلى جانب مجموعة من المشاريع والاتفاقيات الجاري تنفيذها، طموحاً مشتركاً لتحويل الإرادة السياسية المتبادلة إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

ويتمثل أحد العوامل الرئيسية الداعمة لهذه الشراكة في التكامل بين مقومات اقتصادي البلدين. فبينما تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لتنويع اقتصادها في إطار رؤية السعودية 2030، تستفيد أذربيجان من موقعها الاستراتيجي عند ملتقى أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج. ومن شأن الجمع بين هذه المقومات أن يتيح فرصاً لتطوير مسارات تجارية جديدة، ومنصات استثمارية، وشراكات قطاعية يمكن أن تمتد آثارها الإيجابية إلى ما هو أبعد من نطاق العلاقات الثنائية.

المصدر: وكالة كازينفورم الدولية للأخبار، الشرق الأوسط

الأردن يعزز مكانته كمركز ناشئ للاقتصاد الأخضر من خلال استثمار ضخم في إنتاج الأمونيا



كما يدعم المشروع تنمية صناعية أوسع نطاقاً في منطقة العقبة، التي تمثل المنفذ البحري الوحيد للأردن. ومن شأن إنشاء بنى تحتية جديدة، بما في ذلك مرافق تصدير متخصصة داخل الميناء، أن يعزز دور المدينة كمركز للصناعات النظيفة والتجارة الدولية. ومن المتوقع أيضاً أن تستفيد الدولة بشكل مباشر من الضرائب والرسوم، مما يعادل نحو 12% من أرباح المشروع بعد بدء الإنتاج.

وعلى الصعيد البيئي، يُتوقع أن تسهم المنشأة في خفض انبعاثات الكربون بنحو 200 ألف طن سنوياً. وفي وقت تمنح فيه الأسواق العالمية أولوية متزايدة لسلاسل الإمداد المستدامة، يتيح هذا المشروع للأردن المشاركة بصورة أكثر فاعلية في التحول نحو أنماط إنتاج صناعي أكثر مراعاة للبيئة.

وفي المحصلة، يجسد مشروع الأمونيا الخضراء في العقبة الكيفية التي يمكن من خلالها للاستثمار الاستراتيجي، والموارد المتجددة، والتنمية الصناعية الموجهة نحو التصدير أن تتكامل لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف البيئية في الوقت نفسه. كما يعزز المشروع مكانة الأردن الناشئة باعتباره وجهة موثوقة للاستثمارات الخضراء الكبرى وتطوير البنية التحتية المستدامة. ■

ويستند المشروع إلى أحد أهم الموارد الطبيعية التي يتمتع بها الأردن، والمتمثل في الطاقة الشمسية. فمع نحو 320 يوماً مشمساً سنوياً، تحظى المملكة بظروف مواتية للغاية لإنتاج الطاقة المتجددة. ولدعم عمليات الإنتاج، يعتزم الائتلاف إنشاء محطة مخصصة للطاقة الشمسية بقدرة 550 ميغاواط، إلى جانب منشأة لتحلية المياه بطاقة إنتاجية تبلغ 2.5 مليون متر مكعب سنوياً. وستُستخدم الكهرباء المولدة من مصادر متجددة لإنتاج الهيدروجين من المياه، ليُدمج بعد ذلك مع النيتروجين المستخلص من الهواء من أجل إنتاج الأمونيا الخضراء.

وإلى جانب أهميته البيئية، ينطوي المشروع على آثار اقتصادية كبيرة. فقد شهد الأردن خلال السنوات الماضية تدفقات محدودة من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يمنح مشاريع بهذا الحجم أهمية خاصة. ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في جذب مزيد من المستثمرين الدوليين، ولاسيما من أوروبا، حيث تواصل متطلبات الاستدامة دفع الطلب على منتجات الطاقة المتجددة. ويعتمد تمويل المشروع على هيكلة تتكون من 30% من التمويل الذاتي و70% من الاستثمارات الخارجية، مما يعكس الثقة في جدواه التجارية.

يمثل مشروع الأمونيا الخضراء في الأردن، البالغة قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي، خطوة مهمة في مسار تحول المملكة نحو اقتصاد منخفض الكربون، مستفيداً من مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي وقدراتها الصناعية لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو المستدام.

تعزز الأردن طموحاتها البيئية والصناعية من خلال تطوير أحد أكبر مشاريع الطاقة النظيفة التي شهدتها البلاد حتى الآن. ويجسد اتفاق الاستثمار الممتد على مدى 45 عاماً، والموقع مؤخراً لإنشاء منشأة لإنتاج الأمونيا الخضراء بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي بالقرب من مدينة العقبة، التزام المملكة المتزايد بالتنمية المستدامة، كما يفتح آفاقاً جديدة أمام التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية.

ويتولى تنفيذ المشروع ائتلاف Jordan Green Ammonia، الذي يضم مجموعة Fidelity Group الإماراتية وشركة Hynfra البولندية. ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع 100 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً ابتداءً من نوفمبر 2030. وسيوجه الإنتاج أساساً إلى التصدير نحو الأسواق الأوروبية، مما ينسجم مع الطلب الدولي المتزايد على المنتجات الصناعية منخفضة الانبعاثات الكربونية، ويعزز مكانة الأردن كمورد محتمل ضمن سلاسل القيمة الخضراء الناشئة.

المصدر: ذا ناشيونال، غاز وورلد

قائمة أنشطة منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة



- ◀ منتدى الاستثمار الإقليمي في قطاع الصحة،
13-14 يوليو 2026، نواكشوط، موريتانيا
- ◀ المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن المرأة،
12-13 يوليو 2026، إسلام آباد، باكستان
- ◀ الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بشأن التعاون،
22-24 يوليو 2026، جنيف، سويسرا
- ◀ الاجتماع الخامس عشر للاجتماع السنوي للاستثمار (AIM Congress)،
سبتمبر 2026، دبي، الإمارات العربية المتحدة
- ◀ منتدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي،
أكتوبر 2026، داكار، السنغال
- ◀ المؤتمر الوزاري الثاني للطاقة في دول منظمة التعاون الإسلامي،
أكتوبر 2026، الرياض، المملكة العربية السعودية
- ◀ الاجتماع الوزاري الثاني والأربعون للجنة الكومسيك،
31 أكتوبر - 3 نوفمبر 2026، إسطنبول، تركيا
- ◀ المعرض الحادي عشر للحلال في منظمة التعاون الإسلامي،
25-28 نوفمبر 2026، إسطنبول، تركيا
- ◀ الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة،
1-3 ديسمبر 2026، الدوحة، دولة قطر
- ◀ الاجتماع التنسيقي العاشر لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي،
9-10 ديسمبر 2026، جدة، المملكة العربية السعودية



مُنظمة التعاون الإسلامي
OIC-OCI

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعة وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلام والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وتضم المنظمة ثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة بالإضافة إلى لجنة القدس. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.



www.oic-oci.org